رسالة في علم الفلك

عنوان المخطوطة: [illegible] رسالة في الفلك)

المؤلف : [illegible]

تاريخ النسخ : ٩٥٠هـ

عدد الأوراق : ٥٠

المقاس : ٢٢ × ١١,٥ سم

نوع المادة : أصلية

الرقم : ١٠٠

مخطوط في الرياضيات

اسم المؤلف : عارف

سنة التأليف : ٩٥٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وصلوت على محمد وآله الكرام اما بعد هذا الكتاب مشتمل
على قسمين الالهي وطبيعي الالهي في بيان موجودات الاول ان الانسان في حقيقت
مركبة من العناصر الاربعة فكان القايم بكل واحد من بسايطها العنصرية قوة اخرى فعلها
في ماذتها مشابهة فكان يجب ان تكون الانسان عالما شكل اربعة كرات مضمومة بعضها
لا بعض لكن هذا باطل عالما صور العناصر عند الاستراحة للايوان به الاجزاء المقدارية
ولان بهما اذ المراد من البسيط والمركب ههنا ما كمي خذوه المقداري سواء والكل في
الاسم والحد وما لا كمي والبسيط بهذا المعنى قد يكون مركبا من العناصر الاربعة كالدم واللحم وقد
لا كمي كالعناصر انفسها لان البسيط يجب ان يكون شكله كريا اذ لو كان مضلعا
او منحنيا لاختص بعض جوانبه بهيئة دون اخرى وذلك ترجيح من غير مرجح
وفي الحواس هم لجواز ان يكون المرجح محل النطفة وان لم يكن اي النطفة بسيطة لعدم
مشابهة الاجزاء بل مركبة كانت بسايطها اي بسايط ذلك المركب اعني النطفة والصواب
بسايطها لكمي الضمير راجعا الى النطفة والامر فيه سهل مشابهة الاجزاء فكان يجب ان يكون
الانسان عالما شكل كرات مضمومة بعضها الى بعض لان القايم بكل واحد من بسايطها
حي قوة بسيطة والقوة البسيطة اذا اثرت في المادة البسيطة لكمي شكلها الكري كما مر قبل
لسبب خارج وهو المطلوب لكن لم لا يجوز نفس الانسان او نفس الابوين لانه لو كان
نفس الانسان لزم ان لا يكون مؤثرا فيما هو موجود قبلها او معها لان نفس الانسان متاخرة
عن اعضائه او معها ولانه لو كان نفس الانسان لكان عالما بجميع احكام الاعضاء وما فيها
وما اشتملت عليه من اللطايف والدقايق وبطلانه ظاهر ولو كان نفس الابوين لكان عندهما

علم بحاله وكونه ومر البين انه ليس عندهما علم ثم قالوا لو وجد الامكان واراد احدهما
حركة زيد والآخر سكونه فان حصل مرادهما يلزم الجمع بين المتنافيين والا اي
لم يحصل مرادهما فاما ان لا يحصل مراد شئ منهما اصلا او لا يحصل مراد احدهما فقط
وايا ما كان لكان احدهما عاجزا اما على الثاني فظاهر واما على الاول فلانه اذا
كان كل واحد منهما عاجزا كان احدهما عاجزا لامحالة والعاجز لا يصلح للالهية
فاذن الاله واحد وهذا الدليل يعرف بالتمانع وفي الحواشي على ان الخ انما يلزم من
المجموع من حيث هو مجموع ولا يلزم من استحالة الكل استحالة الجزء الا بدليل ثم قالوا
الصانع فاعل بالاختيار خلافا للفلاسفة فانهم زعموا تاثيره في وجود العالم بالايجاب
كتاثير الشمس في الاضاءة وتاثير النار في الاحراق والتسخين والفاعل بالاختيار هو
الذي يصح منه الفعل والترك بحسب الدواعي المختلفة لا كتاثير الشمس مثلا فان الاضاءة
الاضاءة من الشمس غير موقوف على ارادتها وداعيتها بل هو لازم لذاتها واليه اشار بقوله
اي موجبا لان شاء فعل وان شاء ترك والصواب ان يقول وان لم يشأ ترك لان الترك
لا يحتاج الى المشية بل يكفي فيه عدم المشية لا الموجب بالذات حتى يحصل وجود الفعل عند
واعلم ان معنى قول الحكماء انه تعالى موجب بالذات لا فاعل بالاختيار ان قدرته ليست
مدعوة الى الفعل حتى تكون القدرة فيه لغوا ثم تكون خروجها الى الفعل بسبب مرجح بل انه تعالى
عندهم لم يزل قادرا بالفعل ولم يصدر عنه الا ما فعله وانما فعله لذاته وخيريته ذاته للداعي

شكل تاثير الشمس في الاضاءة

لذاته لا وقدرته فهو موجب حيث هو قادر عالم اي عند صدور الفعل عنه لا سبق داعي هو
الاختيار عاما معه ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل فان الفعل الصادر عنه تعالى
صادر بارادته فيكون قد فعل لانه شاء فلو لم يشأ شيئا لم يفعل ولكنه لا يلزم انه لو شاء
لان الشرط لا يتعلق صحة بصدق جزئيه فافهم ذلك واورد المصنف ان الدليل اي الدليل
المتقدم دليل الامر الاول قوله لانه لو كان موجبا بالذات لكان العالم لازما لوجوده وهو
وفي الحواشي لان العالم اسم لكل موجود سوى الله واذا كان صدور عنه لا يجاب
يجب ان لا يتخلف عنه لاستحالة تخلف المعلول عن العلة وهذا انما يتم بالتعرض للدليل الثاني
فيكون ازليا لان اللازم اذا كان ازليا كان اللازم ايضا كذلك لاستحالة تخلف اللازم
عن الملزوم واللازم بطلانه ذكرنا والدليل الثاني في قوله ولانه لو كان موجبا بالذات
للزم من دوام موجبه دوام معلوله لكونه لازما له ح ويكمل ان في هذا انما يتم بالتعرض للدليل
الاول لا هو او لما ان القول بالاول انما يتم بالتعرض للثاني فعلما لا يخفى ومن دوام معلوله
دوام معلوله فلزم دوام جميع الآثار الصادرة عنه فلا كون في العالم تغير حدوث
اصلا وفساد ظ ثم قالوا والفاعل بالاختيار يكون قاصدا الى ايجاد الشئ والقصد
الى ايجاد الشئ بدون تصور ممتنع وانه يقع فاعل بالاختيار لما مر فيكون عالما بوجوده
بالقصد والاختيار والموجد لجميع الاشياء هو فهو عالم بجميع الاشياء وانما اوردنا
تلك المقدمة لينتفع بما في الحواشي من ان اللازم علمه بما يقصده انما العلم بكل الاشياء انما

لجواز ان يقصد ايجاد شئ ولا يقصد ايجاد ذلك الشئ ولا يلزم من علمه وكذا قولهم
قالوا لو وجدت العقول والنفوس لكانت مشاركة للباري في كونها غير متحيز
ولا حالة في المتحيز فيلزم تعليل ذات الوصف بعلل مختلفة اعني العقول و
والنفوس وانه رجح وانما كان وصفا للمتاخر لكون نفس ماهيتها او دخل
في ماهياتها والكل ضعيف اما القرق الاول من الطرق الثلثة المذكورة في اثبات
الواجب تعالى فلضعف الوجهين المذكورين لسان المقدمة الاولى اما الاول فلقوله
لانا لا نسلم ان التاثير حالة الوجود تحصيل الحاصل وانما يكون كذلك لو اعطاه
وجودا مستانفا وليس كذلك بل رجح الوجود الحاصل على عدمه وتوجيهه ان يقال
اردتم بالمؤثر حالة تاثير سواء كان ايجادا او ترجيحا فلم لم يجز ان يكون كل ممكن موجودا لكن يلزم
لزوم تحصيل الحاصل وانما يلزم ان لو اعطاه وجودا مستانفا وان اردتم به ما يرجح
الممكن من العدم الى الوجود فهو ممنوع وان اردتم غيره فلا بد من افادة تصوره وفي
الحواشي والمتمم يعترض اي للترديد وايرادا للقسم الاخر ظهور لان الخصم لا يقول بالقسم الاخر
لظهور فساده ولان التاثير ان لم يكن حالة الوجود كان حالة العدم اذ
لا واسطة بينهما والا لارتفع النقيضان لامتناع الجمع بين الوجود والعدم فالمقدم بطل لتبادر
اذن حالة الوجود وكانه اشارة الى معارضة وتوجيهه ان يقال ما ذكرتم وان دل
على ان التاثير لا يجوز ان يكون حالة الوجود وذلك لان التاثير انما يكون حالة الوجود

او حالة العدم لعدم الواسطة بينهما والتالي بطل لما ذكرتم فتعين الاول لكن لم يتم الوجود
حالة العدم وانما يتم لو كانت حالة الحدوث مغايرة لحالة الوجود والعدم والتالي بطل والبينة ان
جوابه ولا يتوهم ان حالة الحدوث مغايرة لهما اذ لا يلزم بطلانه لان الماهية في تلك
الحالة اما ان يكون موجودة او معدومة والعلم بضروري وفيه بحث ذكرناه في اوائل
الكتاب وفي الحواشي نقيضه ضروري عند الخصم واما الثاني فلقوله ولكون الحركة مسبوقة بالغير
لانا لا نسلم في انها جسم مع كونه متحركا بحركات متعاقبة لا اول لها وتوجيهه ان يقال
اردتم ان الحركة المعينة يقتضي المسبوقية بالغير فمم ولكنه لا ينافي ان اليه حركة الجسم على ان
قبل كل حركة حركة الى غير النهاية وان اردتم ان الحركة الدائمة بتعاقب الاشخاص يقتضي
المسبوقية فمم لا بد له من دليل ولقوله ولا يلزم من عدم توقف الكون على شرط حادث
امتناع زواله الجواز ان يكون مشروطا بعدم حادث ما فاذا وجد ذلك الحادث
فقد زال الشرط فزال الكون وهو ظاهر واما الطريق الثاني فلقوله ولا يلزم من تعليل
لزوم المقادير والاشكال المخصوصين للجسم احد جزئيه ان يكون كل جسم على ذلك
المقادير والاشكال لاحتمال ان يكون هيوليات الاجسام مختلفة ولكون العلة
جسم وشكل هيولاه وهو ايضا ظاهر ولو قيل الهيولى قابلة فلا يكون فاعلة لما مر من
قبل في مكانه وفي الحواشي فيه نظر اذ لا احتمال لهذا الاحتمال بعد تسليم ان يكون العلة احد جزئي
الجسمية المطلقة لاستوائه في الكل وفي تركب الجسمية المطلقة من الهيولى والصورة نظر واقول ان يكون

النظر هو ان ما قال في اثبات الهيولى للاجسام في الجسمية المطلقة لعدم وروده الانفصال عليها
بل على الجسمية المخصوصة ويمكن ان يكون غير ذلك وهو اعلم والحق انهم لما اراد وا اثبات الجسمية حيث قالوا
اختصاص العالم بمقدار وشكل للجسمية وللالحد جزئها والا لكان لكل جسم ذلك القدر
والشكل الصورة الجسمية على ما هو المتعارف من اطلاق الجسمية فهي ليست مركبة من الهيولى والصورة
بل ولما اراد وا اثبات الجسم المطلق الذي في ضمن كل واحد من الاجسام مخصصة فهو ايضا ليس مركبا
من الهيولى والصورة بل من الجنس والفصل فان المأخوذ في العقل من المادة الجنس ومن الصورة
الفصل واما الطريق الثاني فلقوله ولا يلزم من عدم تشابه بسايط التطفة ان يكون
الانسان على شكل كرات مضمومة بعضها الى بعض لاحتمال ان يمنع اثر الطابع بعضها
بالبعض عن الشكل الكروي لم قلتم لا يجوز ذلك لابتدائه من الميل وهذه هي المنوع الخاصة واما
المنع العام فالية اشار بقوله ثم بعد التجاوز عن هذا كله لا يلزم ان يكون ذلك السبب
واجبا لذاته لينتهي اليه الممكنات اللهم الا عند العود الى ابطال الدور والتسلسل
في ذلك السبب لو كان واجبا لذاته فهو المرام ولو كان ممكنا فلا بد من الانتهاء الى الواجب لذاته
وتسلسل وكل منهما محال فيكون ما ذكروه من البطول لا ضائعا واما الوجه الاول في كونه تعالى فاعلا
بالاختيار فلقوله ولو كان الفاعل موجبا لكان العالم ازليا قلنا نعم ولم قلتم ان الازلي
باطل فان ما ذكرتم في بيانه فقد مر ضعفه واما الوجه الثاني فلقوله ولانه لا يلزم من كونه موجبا
دوام جميع معلولاته واما يلزم ان لو كان جميع معلولاته قابلة للدوام والثبات وليس كذلك فان

من جملتها ما هي معلولة له الحركة وهي غير قابلة للدوام والثبات فاذا وجب لعدد منها
ويصير ذلك العدد معدا لغيره من الحركات فيلزم التغير في العالم وفي الحوادث في توجيه نظر لهم
الاول نقول لانسلم انه يلزم من دوام معلوله دوام معلوله ومن دوام معلول معلوله دوام
جزء واحد مما يلزم ذلك لو لم يوجد في الاشياء الصادرة عنه جسم يتحرك على سبيل الدوام ويلزم
من حركته لكونها غير قابلة للدوام والثبات حدوث الحوادث والتغير او لكون كل حادث مسبوقا
بالحركة لا الاول لم قلتم انه ليس كذلك واقول النقوض فاذن دوام المعد دوام العلة لجواز
كون المعد حركة غير مستقيمة واما ما ذكروه لبيان كونه تعالى عالما فلقوله وما ذكروه لبيان
كونه عالما فهو مبني على كونه مختارا وذلك غير محقق لما مر وقد واما ما ذكروه لبيان
العقول والنفوس المجردة فلقوله وما ذكروه لبيان نفي النفوس والعقول ضعيف لان الآ
افتقار ذلك الوصف الى العلة ليلزم تعليله بعلل ولقوله ولانه يمتنع تعليل الوصف الواحد
لعلتين مختلفتين وقد مر ضعف ما قيل فيه المقالة الخامسة في احكام النفس الناطقة
واعلم ان افلاطون ومن تقدمه من المتألهين ذهبوا الى ان النفس الناطقة قديمة ومن المعلم
الاول ومن تبعه الى انها حادثة مع حدوث البدن واستدلوا على ذلك بوجوه
قديمة لكانت موجودة قبل البدن وحينئذ اما ان تكون واحدة او كثيرة فان كانت واحدة
اي بالشخص كانت نفس زيد بعينها نفس عمرو وكل ما يعلمه احدهما يعلمه الآخر لانهما
اي شخصة بعد التعلق كما كانا وللالتزام ظاهر وفيه نظر لانا لا نلتزم ان كل ما يعلمه احدهما يعلمه

اللهم الا بجزئيات المدركة بالآلات والكليات المنزعة من تلك الجزئيات فيجوز ان يكون ادراكها
مشروطا بتلك الآلات فلا يدركها الا بها واما غير المنزعة من الكليات فيلزم اشتراكها
في العلم بها العدم توقفها على الآلات الذي هو اشتراك الكل في العلم بذواتهم حيث
لم يكن ادراكها بآلة والا وان لم تكن واحدة كانت قابلة للتجزي فلا تكون مجردة وفي
الحواشي لان التجزي من خواص الاجسام وفيه نظر لان الدليل انما يدل على ان كل جسم متجزء واما عكسه
فلا اقول وفيه نظر لان المراد من التجزي امكان فرض شيئين دون شيء وذلك لا يتصور في
المقدار فالمتجزي اما مقدار او ذو مقدار فتعليل ذلك بان التجزي من خواص الجسم او الجسماني لقصر
على الجسم لكن العلم حينئذ وان كان كثيرة فالامتياز بينها ليس بالماهية ولوازمها او لكان
لكان اي ما به الامتياز هو اللازم لانها اي لتلك النفوس الكثيرة لاشتراكها في
الماهية التي هي الملزوم والاشتراك في الملزوم يوجب الاشتراك في اللوازم ولا بالعوارض
لان الجوهر انما ان كان بسبب الماهية او الفاعل كان لازما فاشتراك النفوس فيه
وان كان بسبب المادة اي البدن اذ المادة للنفس هو كان متعلقة بالبدن قبل البدن
وهو ضعيف وفي الحواشي والحصر ممنوع اذ لا يكون للماهية او للاول اذ لا يكون للبدن اولا
والثاني هو الفاعل ولقائل ان يمنع اشتراك النفوس في الماهية واللوازم قبل حصول
الحد او النفوس الناطقة كما في الدلالة على اتحادها في النوع وفيه نظر وفي الحواشي
قال اللام الاغلب على الظن ان النفوس وان كان مختلفة بالماهية لكنه قد يوجد شخصان تحت نوع

واحد وهو كاف في المقصود وفيه نظر اقول يمكن ان يكون النظر عدم
تسليم كون الغالب على الظن وجود شخصين تحت نوع واحد و
يمكن ان يكون مع ان لحق العوارض المميزة اياها ان كان
بسبب الفاعل كان لازما لها لجواز ان يكون الفاعل متعددا
او الاشبه هو الاول لكون الثاني مشتركا والامتناع اي
وان يمنع امتناع تعلقها ببدن قبل تعلقها بهذا البدن فانه يجوز ان
يكون متعلقة قبل البدن ببدن آخر وقبله بآخر الى غير النهاية كما ذهب
اليه اصحاب التناسخ وذهب بعض الحكماء ايضا اليه وان لم يجد
على كثرة تبعها كمذهب اهل التناسخ من يقول ان النفس تنتقل
من بدن الى آخر الى غير النهاية بل الكل يقولون انما تناسخ
بعض النفوس لما فيها من الهيئات الردية والملكات الفاسدة
فيتعلق بالابدان الحيوانية بعد المفارقة الى اوان زوال تلك
الهيئات ثم تتصل بعد ذلك بما يليق بها من السعادات والخيرات
ولا يبعد دوار الطويلة من نفوس الاشقياء بالتناسخ في الابدان
حتى يزول كلها تتوفى الى سعادات مختلفة وان كان قد ذهب الى ذلك

هذا اي الشهرزوري ينقل

احد طرفيه فمن مدكر ويلتفت اليه لا يقال لو كانت اى النفس
الناطقة متعلقة قبل هذا البدن بدن آخر لكانت موجودة
قبل هذا البدن ضرورة والتالى بط والا لكانت مستغنية
فى بقائها عنه اى عن هذا البدن فلا تعلق به او تقول
لو كانت النفوس الناطقة قديمة لكانت موجودة قبل البدن
ضرورة والتالى بط والا لكانت مستغنية فى بقائها عنه فلا تعلق
به لانا نقول لانم انه لو كانت مستغنية عنه لما تعلق به لجواز ان
يكون الاستغناء مشروطا بعدم حدوث البدن فاذا حدث
البدن انتفى الشرط فانتفى الاستغناء وحصل الاحتياج فتتعلق
به والبرهان يقوله لجواز استغنائها عنه وتعلقها
به بشرط حدوثه وهى اى النفس الناطقة باقية بعد خراب
البدن والا لكان فسادها بفساد صورتها
لان فساد الجوهر بدون فساد الصورة غير
معقول وح يكون فيها شئ يفسد بالفعل وشئ
يقبل الفساد واحدهما غير الآخر لان القابل

للفساد

للفساد وشئ مع الفساد والفاسد لا يبقى منه فيكون مركبا اى من مادة وصورة
فلا يكون بسيطا هف ولكان اى انها باقية والا لكان لها قوة
الفساد وقوة الثبات والشئ الواحد اى البسيط لا
يكون له هاتان القوتان لانهما انما يكونان لامرين مختلفين
بناء على ان قابل الفساد يجب ان يكون فيه شئ يقبل الفساد
لان القابل يجب ان يبقى مع المقبول وشئ يفسد فيلزم
تركبها هف ولقائل ان يمنع ان فساد الجوهر بدون
فساد الصورة غير معقول لجواز فساده بارتفاعه
عن الخارج وذلك لا يتوقف على فساد صورته على انا
نقول الكون جوهر مع ان فسادها لا يكون لفساد صورتها اذ لا
صورة للصورة ولو كانت لها صورة فرضا للتسلسل تنقل الكلام اليها
لينتهى الى صورة لا يكون فسادها الا بارتفاعها عن الخارج وفى
الحاشية القطبية ان اراد بالصورة ما هو جزء الجوهر فبعد تسليم ان
فساد الجوهر بدون فسادها غير معقول يكون التعرض لقوله وح
الى آخره ضائعا للزوم التركيب من المقدمة المسلمة وان اراد بالصورة

بسيطا

مالة مدخل في قوام الجوهر فبعد تسليم المقدمة المذكورة لا يلزم التركيب
في الجوهر لجواز ان يكون ذلك الشيء امرا خارجا عنه اللهم الا
اذا نقل الكلام الى الجوهر ويقول فساده يقتضي ان يكون فيه
شيء يقبل الفساد وح يكون التعرض للثاني ضائعا اقول وفيه
نظر لان الثاني دليل آخر مستأنف لانه تمام الاول حتى يكون
ضائعا والاولى ان يمنع اقتضاء ذلك ان يكون فيه شيء يقبل
الفساد وان الشيء الواحد اي وان يمنع ان الشيء
الواحد لا يكون فيه قوة الثبات والفساد بمعنى
الارتفاع في الخارج فان قوة الفساد بهذا المعنى
لا تقتضي محلا لكونه عدميا قالوا في ابطال التناسخ ان
النفس حادثة مع حدوث البدن على معنى
ان عند حدوث كل بدن لا بد ان يحدث
نفس لان النفس حادثة لما مر فيتوقف حدوثها
عن علتها على استعداد المادة ومادة النفس
البدن فالعلة التامة لحدوثها يتوقف على حدوث
البدن

البدن الصالح لقبول النفس على معنى انها ينعدم
بعدم ولتحقق بتحقيقه والا لجاز وجودها قبل البدن
وبعدمها مع حدوثه وهما محالان وفي استحالة
الثاني نظر فانه عين النزاع وفي الحواشي القطبية لانه لو لم
ينعدم العلة التامة بعدم البدن ولم تتحقق بتحقيقه لزم ان لا
يكون العلة التامة مع البدن واذا لم يكن مع البدن فاما ان
تقدمت على البدن ولزم وجودها قبل البدن وهو محال او
تاخرت عنه ولزم عدمها مع حدوثه وفي اشتباه نظر لان
الواجب ان يكون كذلك بحسب هذا الفرض وح يقتضي
من العلة الفاعلة نفس عند حدوثه فلو تعلقت به نفس
اخرى على سبيل التناسخ كان للبدن الواحد
نفسان مدبرتان وهو بطلان كل واحد يجد
مدبر بدنه واحدا وفيه نظر لجواز ان يكون
اثنان ولا تمايزهما وهو مبني على حدوث
النفس المبني على فساد التناسخ فيكون دورا

دورا ولنختم هذه المقالة ببحثين الاول في امكان
الوحي والنبوة واعلم ان للانسان قوى خمسة باطنة
منها المتخيلة وهي التي من شانها تركيب الصور وتفصيلها مثل
انسان ذي رأسين او عديم الرأس والاخرى الحس
المشترك وهي التي يرتسم فيها صور جميع المحسوسات على
سبيل المشاهدة وان هذه الصور قد يرد عليها من
خارج كما شاهد الاشياء الموجودة في الخارج وقد يرد عليها
من داخل كالاشياء التي يراها النائمون والمهمورون
فانها ليست مأخوذة من الموجودات الخارجة بل يرد
عليها من المتخيلة وان المانع من ذلك الورود اما اشتغال
الحس المشترك بالصور الواردة عليها من الخارج لانها
لم تمسح لهذه الصور وهذا مانع عايد الى القابل واما ان
النفس او الوهم استخدمت المتخيلة فلم تتفرغ لافعال نفسها
خاصة وهذا مانع عايد الى الفاعل فلو وجد المانعان معا لم تحصل
الانمحاش اصلا ولو زال احدهما كما في حالة النوم التي

والمهمورون

يمكن فيها المانع الاول او في حالة المرض التي يمكن فيها المانع الثاني
لاشتغال النفس حينئذ بتدبير البدن فربما تسلط التخيل على
الحس المشترك فلوح فيها الصور المحسوسة مشاهدة وان
جميع الامور الكائنة في العالم مما تحقق او سيتحقق او المتحقق
في الحال مرتسمة في المبادي العالية من العقول المجردة والنفوس
الفلكية لكونها عالمة بجميعها ضرورة انها اسباب لهذه الامور
اما العقول فعلى الوجه الكلي واما النفوس فعلى الوجه
الجزئي على رأي الشيخ وعلى الوجهين جميعا على رأي
الشيخ وان النفوس الناطقة يمكنها ان تتصل بتلك المبادي
المفارقة وتتشبث بالصور المرتسمة فيها اذا عرفت هذا فاعلم
ايضا انه يمكن وجود نفس قوية الجوهر كاملة القوة وافية
بالجوانب المتى ذية بحيث لا يكون اشتغالها بتدبير البدن
مانعا من الاتصال بتلك المبادي ويمكن ايضا ان يكون
القوة المتخيلة قوية بحيث يقدر على استخلاص الحس المشترك
عن تعلقات الحواس الظاهرة اي عن الصور الواردة عليها منها

واذا كان كذلك فلا يبعد لمثل هذه النفس ان تتصل حالة التيقظ
بتلك المبادى العالية ويدرك ما ارتسم فيها من المغيبات واذا
ادركت النفس تلك الامور المرتسمة فيها على وجه كلى فيحاكى
المتخيلة تلك المعانى الكلية المنطبقة فيها بصور جزئية مناسبة لها لان
المتخيلة من شانها محاكاة الامور ثم ان تلك الصورة الجزئية تجدر
من المتخيلة الى الحس المشترك فيصير مشاهدا بصفاء الحس المشترك
فربما شاهد مثالا يخاطبه بكلام يلقيه من احوال او سمع كلاما
محصل النظم من هاتف وان لم يشاهده كما يحكى من الانبياء
عليهم السلام من مشاهدة صور الملائكة واستماع كلامهم وربما
يكون فى اجل احوال المرتبة وهو ما يعبر عنه بمشاهدة وجه الله
الكريم واستماع كلامه من غير واسطة والى ما ذكرنا اشار بقوله لما
كان للانسان القوة المتخيلة وهى التى فى البطن الاوسط من
الدماغ وشانها تركيب الصور والمعانى وقوة الحس المشترك
وهى التى فى مقدم التجويف الاول من الدماغ ويجتمع عندها
صور جميع المحسوسات فلا يبعد وجود نفس قوية يتصل

بالعقول

بالعقول والنفوس الفلكية ويدرك ما عندها
هما من المغيبات على وجه كلى فيحاكيها المتخيلة بصور
جزئية مناسبة لها كما كانت الخيرات والفضايل
بصور جميلة ومحاكاتها السرور والرذايل باضدادها ثم
يترل منها الى الحس المشترك فيصير مشاهدة محسوسة
لصفاء الحس المشترك بقوة النفس على استخلاصها
عن تعلقات الحواس الظاهرة كما يقع اى الاستخلاص
فى حالة النوم اى هذه الحالة يقع فى حالة التيقظ كما ذكرنا وهو الوحى ان كان صاحب النفس نبيا والهاما ان
كان صاحبها وليا كما يقع فى حالة النوم وانما قاس هذه الحالة
على تلك الحالة لان التعارف والتسامع يشهدان ان لكل واحد
لوقوع اطلاع النفس على الغيب فى جملة حالة النوم بل ليس
احد من الناس الا وقد جرب ذلك من نفسه على وجه
يوجب التصديق به اللهم الا ان يكون فاسد الدماغ قوى
التخيل والتذكر على ما ذكره الشيخ فى النمط العاشر من الاشارات

وقوله الا ان المنامات منها صادقة لهذا السبب
ومنها كاذبة اشارة الى الفرق بين الوحي والمنام فانه قد
يكون صادقا للسبب المذكور في الوحي وقد يكون كاذبا لاحد
الاوجه الثلثة اما لان النفس اذا احست اي بتوسط الا
الات بصور جزئية ولقيت لخزونة في الخيال وهي القوة التي
في مؤخر التجويف الاول من الدماغ من شانها حفظ الصور
فعند النوم يرتسم في الحس المشترك وهذا السبب كثير الوجود
او لانها اي لان النفس او المتخيلة وانا في اقرب منه
القت صورة والفها فعند النوم يمثل فيه اي في
الحس المشترك لانشغالها عن المتخيلة عند النوم الى الخيال
ثم منه الى الحس المشترك او لان مزاج الدماغ بل مزاج
الروح الحامل للقوة المتخيلة تتغير فيتغير افعال المتخيلة بحسب
تغيرات من مال مزاجه الى الحرارة يرى النيران ومن مال مزاجه
الى البرودة يرى الثلوج وعلى هذا القياس وانما حصلت
هذه الاشكال في المتخيلة عند غلبة ما يوجبها لان الكيفية التي في

وضع

لا كان الوحي مع انه
حالة النفس لا
يكون الا صادقا
بخلاف المنام ص

موضع ربما تعدت الى المورد او المناسب كما يتعدى نور الشمس
الى الاجسام بمعنى انه يكون سببا لحدوثه او خلقت الاشياء
موجودة وجودا فايضا باشاله على غيره والقوة المتخيلة متعلقة
بالجسم المكيف تلك الكيفية فتباشره تاثرا يليق بطبعها
وهي ليست بجسم حتى يقبل نفس الكيفية المختصة بالاجسام
فيقبل منها ما في طبعها فقوله على الوجه المذكور والمنامات التي
يكون سببها احد هذه الامور لا عبرة لها بل هي اضغاث الاحلام
واما الوحي فلا يكون الا صادقا فهذا هو الفرق واما
سبب رؤية الصور التي يراها المرضى من المرورين وغيرهم
فلان النفس ح تكون مشغولة بتدبير البدن على ما ذكرنا فلا
تتفرغ بضبط المتخيلة وح تقوى سلطانها عليها فاخذت في
تركيب الصور التي من شانها ان يركبها في الحس المشترك
فيصير تلك الصور مشاهدة وما يرى في حال الخوف من هذا
القبيل ايضا فان الخوف المستولي على النفس يصدها عن
الضبط فلا جرم يقوى المتخيلة على التركيب فيصير الصور الهائلة كصورة

الاول واشباهها مرتسمة في الحس المشترك مشاهدة واما
امكان النبوة فلان مجرد التصور النفساني قد يكون سببا
لحدوث الحوادث ويدل على ذلك وجوه الاول ان
توهم الماشي على جذع يرلقه اذا كان الجذع فوق فضاء ولا
يرلقه اذا كان على قرار من الارض الثاني ان توهم الا
نسان قد تغير مزاجه اما على التدريج او بغتة فيبسط روحه
وينقبض ويحمر لونه ويصفر وقد بلغ هذا التغير جدا يصير
البدن الصحيح بسببه مريضا والمريض صحيحا الثالث قوله
والا اي لو لم يكن التصورات النفسانية سببا لحدوث
الحوادث لما امكن للنفس تدبير البدن وفي الحواشي القطبية
لا حاجة الى هذا اي الى البدن اذا كان مكتوبا عليه ولوكده
ما سنذكره بمجرده اي بمجرد التصور النفساني لكن الثاني
بد لان تدبيرها بمجرد التصور النفساني فالمقدم مثله ح
اي وعلى هذا التقدير وهو كون التصور النفساني سببا
لحدوث الحوادث يكون الهيولى العنصرية مطيعة للتصور النفساني

من غير ان يكون بينهما
جسمانية مثل السم والعضو
وجسمان نحو البدن

في الجملة وفي الحواشي القطبية فيه نظر لان الملازم تاثير النفس في
الهيولى التي اتصلت لها اما في غيرها فلم واقول هذا النظر
انما متوجه ان لو فسر قوله ح بتقدير كون تدبير النفس البدن
بمجرد التصور النفساني واما اذا فسر بالتقدير الذي فسرناه به
فلا على ما لا يخفى ولاجل ان لا توجه على ما ذكره المص هذا
النظر قال صاحب الحواشي فما بقي ايضا لا حاجة الى البدن
اي الواجب الافتقار على التدبير ليلزم منه ظاهرا تاثيرها في
المادة الجسمانية الغير المتصلة بها بالعموم التدبيري فاعرفه والتعليل
ان يقول التقدير الذي به فسرتم قوله ح هو كون التصور
النفساني سببا لحدوث الحوادث في البدن لا مطلقا او
هو اللازم من الدليل لا غير فالازم منه ايضا تاثير النفس
في الهيولى التي اتصلت لها لا غير فعلى التقدير الاول لا يدان
يراد عليه شئ ليلزم تاثير النفس في الهيولى المباينة ولا
حاجة الى قوله لا حاجة على ما فسرنا به قوله ح فاعتبره فيجوز وجود
نفس قوية نسبتها الى عالم الكون والفساد نسبة النفس

الى البدن اى كما ان البدن مطيع للنفس يكون هيولى
العالم العنصرى مطيعة لتلك النفس القوية حتى يكون تصور
انها سببا لخرق العادات فيصدر عنها فى اجسام هذا العالم
خصوصا فى جسم صار اولى بها لمناسبة تخصه مع بدنها الامور
الغريبة التى هى المعجزات اذا كانت مقرونة بالتحدى مع
عدم المعارض فاذن المعجز امر خارق للعادة مقرون
بالتحدى مع عدم المعارض فقولنا امر يشمل القول والفعل
وقولنا خارق للعادة ليخرج ما لا يكون خارقا للعادة فانه
لا يكون معجزا وقولنا مقرون بالتحدى ليتميز عن الكرامات و
قولنا مع عدم المعارض ليتميز عن السحر ونحوه الا ان المص
لما كان كلامه فى النبوة وهى انما تحق بالتحدى فلا جرم لم
يتعرض لهذا القيد وذكر الشيخ فى آخر النمط العاشر من
الاشارات نصيحة وحاصلها النهى عن مذاهب المتفلسفة
الذين يرون انكار ما لا يحيطون به علما وحكمة من المعجزات
والكرامات وبالجملة كل ما يكون على خلاف العادات

على

على ان الحمق فى انكار ما لا يعرف اشنع من ليس دون الحمق فى
الاعتراف بما لم يعرف بنوته والامر بالاعتصام بحبل التوقف
الى ان يقوم عليه البرهان على ثبوت احد طرفى ذلك
الشئ وهذا هو الحق فان الجزم بالقضية المحتملة من غير برهان
من الحماقة سواء كان فى الاثبات كما يكون من العوام او فى
النفى كما يكون من المتفلسفة ويحتمل ان يقال ان الحمق
الاول اقرب الى السلامة لما انه موافق للشرايع وفيه
من المصالح ما فيه بخلاف الثانى فانه مناف للشرايع ومشتمل
الفساد ما فيه ونعم ما قال الشيخ فى آخر تلك النصيحة واعلم
ان فى الطبيعة عجايب وللقوى العالية الفعالة والقوى
الساطعة المنفعلة اختراعات على غرايب ومن اراد تحقيق
مقامات العارفين وكيفية ترقيهم فى تلك المقامات واسرار
الآيات القادرة عنهم فعليه بالنمط التاسع والعاشر من الا
الاشارات فان الشيخ بين جميع ذلك فيهما على وجه لم
يسبقه من قبله ولم يلحقه من بعده الثانى فى احوال النفس

بعد المفارقة منهم من قال انها تعدم وتعاد
مع البدن بعينها وتتعلق به ولا برهان عليه
ومنهم من قال بتوقف وجودها على
البدن المعين والا لما وجدت معدو يلزم
من انعدامه انعدامها وفيه نظر لا نا نمنع
توقف وجودها على البدن وانما يكون كذلك لو لم
يكن لها وجود قبل البدن ولئن سلمنا ذلك لكن
لم نسلم ان بقاءها متوقف عليه فانه شرط معد ولا
يلزم من انعدام الشرط المعد انعدام المعلول ومنهم
من قال بقدمها وامتناع فنائها بنفسها فاذا
انعدم البدن يتعلق ببدن آخر وقبل هذا البدن
كانت متعلقة ببدن آخر وفيه نظر لا نا لا نسلم قدمها
ولا نسلم انه لا يمكن ان تقوم بنفسها بدون التعلق بالبدن
فان من الجائز ان يكون اسكم لها متوقفا على البدن فيكون
البدن آلة لها فتتعلق به فاذا زال البدن بقي موجودة

بعلم

بعلة وجودها ومنهم من قال بحدوثها وبقائها
بعد البدن وفي حواشي القطبية في بعض النسخ بعد العدم
اي بعد عدم البدن قائمة بنفسها ويكون لها سعادة
وسببها ادراك الملائم من حيث هو ملائم
وشقاوة وسببها ادراك المنافي من حيث
هو منافٍ والملائم لها اي للنفس ادراك
الموجودات بان يحصل لها ما يمكن ادراكه
من الحق الاول وانه واجب لذاته بريء
عن النقايص منبع الفيضان الخ ثم يدرك ما
صدر عنه على الترتيب الواقع في الوجود و
هذا كله بحسب القوة النظرية واما بحسب القوة العملية فاليه
اشار بقوله ثم يحصل لها بعد ذلك التنزه عن
الهيئات البدنية الرديئة التي يوجب استغراقها
اي استغراق النفس في مقتضيات القوى الجسمانية
كالشهوة والغضب والغفلة عن العالم العقلي وآفتها

بان يحصل لها الشعور بامكان الكمالات والاكتساب
المجهول من المعلوم فتشتاق اليه والاعتقادات
دات اى وبان يحصل لها الاعتقادات الباطلة المنا
للحق والاخلاق المذمومة الردية البدنية فا
قبل لم يحصل لتلك النفوس الشعور بامكان الكمالات
والاشتياق اليها قبل المفارقة فنقول الاستغراق
فى شواغل البدن وعوائقه يمنعها من الشعور بامكان
الكمالات والاشتياق اليها فان اشتغال النفس
بالمحسوسات يمنعها من الالتفات الى المعقولات فلا
يجد منها ذوقا فلم يحصل لها اليها شوق كالاعمى الذى
لا يشتاق الى الجماع والاصم الذى لا يشتاق الى سماع
الالحان واليه اشار بقوله الا ان حالة التعلق بالبدن
لا يحصل لها السعادة والشقاوة لاستغراقها
فى تدبير البدن فاذا فارق زال العائق
اى عن السعادة والشقاوة وهو تدبير البدن

وقد

وثبت السعادة والشقاوة واختلف مراتب النفوس
بحسب اختلاف السعادة والشقاوة وكل ذلك
اى السعادة والشقاوة بهذا الوجه مبنى على حدوث
النفس وفساد التناسخ وقد عرفت ما فيهما فى
الاسفار انها الحق والدين برد الله مضجعه و
نحن نقول ان النفس انما تعلقت بالبدن
لتوقف كمالاتها عليه والا لما تعلقت فاذا
بواسطته وتجردت عن الهيات البدنية
الردية لم يبق لها شوق الى البدن فلا تتعلق
ببدن اخر بعد خراب البدن بل يجد بها
الكمال الى عالم القدس ويتخرط فى سلك المجردات
وان استكملت لكن لم تتجرد عن الهيات المذكورة
لم يبق لها ايضا حاجة الى البدن فلا تتعلق ببدن
آخر لكن يبقى بسبب الهيات البدنية الباقية تعذبها
الى ان يزول لانها ليست لازمة لها فانها عرضت

بان تحصل لها الشعور بامكان الكمالات والاكتساب
المجهول من المعلوم فتشتاق اليه والاعتقادات
دات اى وبان تحصل لها الاعتقادات الباطلة المنا
للحق والاخلاق المذمومة الردية البدنية وا
قبل لم تحصل لتلك النفوس الشعور بامكان الكمالات
والاشتياق اليها قبل المفارقة فنقول الاستغراق
فى شواغل البدن وعوائقه يمنعها من الشعور بامكان
الكمالات والاشتياق اليها فان اشتغال النفس
بالمحسوسات يمنعها من الالتفات الى المعقولات فلا
يجد منها ذوقا فلم تحصل لها اليها شوق كالعنين الذى
لا يشتاق الى الجماع والاصم الذى لا يشتاق الى سماع
الالحان وايه اشار بقوله الا ان حالة التعلق بالبدن
لا يحصل لها السعادة والشقاوة لاستغراقها
فى تدبير البدن فاذا فارق زال العائق
اى عن السعادة والشقاوة وهو تدبير البدن

وتبت السعادة والشقاوة واختلفت مراتب النفوس
بحسب اختلاف السعادة والشقاوة وكل ذلك
اى السعادة والشقاوة بهذا الوجه مبنى على حدوث
النفس وفساد التناسخ وقد عرفت ما فيهما قال
الاستاد ابن الحق والدين برد الله مضجعه و
نحن نقول ان النفس انما تعلقت بالبدن
لتوقف كمالاتها عليه والا لما تعلقت فاذا
بواسطته وتجردت عن الهيات البدنية
الردية لم يبق لها شوق الى البدن فلا يتعلق
ببدن اخر بعد خراب البدن بل يجد بها
الكمال الى عالم القدس ويتخرط فى سلك المجردات
وان استكملت لكن لم تتجرد عن الهيات المذكورة
لم يبق لها ايضا حاجة الى البدن فلا يتعلق ببدن
آخر لكن يبقى بسبب الهيات البدنية الباقية معذبة
الى ان يزول لانها ليست لازمة لها فانها عرضت

دنس

بسبب مباشرة الامور البدنية في دل آخر الامر
ويحصل لها السعادة الكاملة وان لم يستكمل بقيت
محتاجة الى البدن فان لم يكن لها هيات
ردية احتمل ان يبقى قائمة بنفسها بعد البدن
ويحصل لها الخلاص عن العذاب وهو الجهل بما
يجب ان يعلم ويحتمل ان تجد بها الحاجة الى
الكمال الى التعلق ببدن اخر انساني او
ان كان فيها هيات ردية يحتمل ان يبقى
معذبة بتلك الهيات دائما وان كانت عارضة
بسبب مباشرة الامور لكونها غير مستكملة ويحتمل
ان تجد بها تلك الهيات الى التعلق ببدن
آخر حيواني واكثر ما في هذا البحث ظنون وخيالات
لم يقم على شيء منها برهان فلا يصح الاعتقاد بشيء
من ذلك لما مر في النصيحة المنقولة عن الشيخ
بل يجب التوقف الى بقعة الامكان الى ان يقوم على

ذلك

ذلك البرهان على ما قال ولا يمكن الجزم بشيء من هذه
الامور والامام الفخر الرازي ذكر في الملخص احوال النفوس
بعد المفارقة وذكر ما يرد عليها قال وما بالجملة معرفة الاحوال
بعد الغيبة عسرة لا يعلمها بالحقيقة الا الله سبحانه وتعالى
ولنكتف هذا الحرف ما ورده في العلم الالهي و
يتلوه القسم الثاني في الطبيعي والحمد لله على
الاتمام وصلواته على محمد وآله الكرام ولنكتف
هذا الحرف ما اردنا ايراده في شرح هذا القسم ولواهب العقل
والحيوة ومفيض العدل والخيرات محمدا ابدا ولا يحصى و
شكرا لا يحصر ولا يستقصى القسم الثاني في العلم الطبيعي
وفيه مقالات الاولى في احكام الجسم وما
يتعلق به اي بالجسم وفيها مباحث المبحث الاول في
نفي الجزء الذي لا يتجزى وبيان امتناع تاليف الجسم تاليفا
يتناهي وما يتعلق به واعلم ان الحكماء ذهبوا الى ان الجسم
مركب من اجزاء غير متناهية بالقوة على معنى انه لا ينتهي القسمة الى

اي الجسم والمراد للتاليف
والمتفقة للعلم المعتبر

حد لا يكون قابلا للقسمة بل دايما يكون قابلا للقسمة وان كانت
تلك الاجزاء لا يحصل بالفعل ومذهب جمهور المتكلمين ان
كل واحد من الاجسام البسيطة مؤلف من اجزاء موجودة بالفعل
متناهية وكل واحد من تلك الاجزاء لا يقبل القسمة بوجه
اما اصلا لاكثرا الصغره ولا قطعا لصلابته ولاوهما لنبوه عن
تميز طرف منه عن طرف وانقسام الجسم اليها عندهم
في الكمية لا كانقسامه في العقل الى الهيولى والصورة عند
الحكماء ويلزمهم من تالف الاجسام ذوات المقادير
منها ان لا يتداخل فانها ان تداخلت فلا يحصل منها
مقدار وقد اعترفوا به كيف وعندهم منها المقادير والاجسام
والذي يبطل مذهبهم وجوه احدها انه لو وجد جزء لا
يتجزى فان لم يماسه جزء آخر او ماسه وتداخلا
اي بالكلية بان يكون لمجموعهما مقدار واحدهما لم يكن
في الوجود ذو مقدار لما ذكرناه والا فالجانب
الذي به يماس الآخر غير الذي لا يماسه به

فينقسم واعترض عليه بان المماسة والملاقاة انما يكون بالنهاية
بالضرورة والنهاية عرض قائم بالمتناهي فيلزم ان يكون لذلك
الجزء نهايتان لا آخر آن فلا يلزم الانقسام والجواب عنه ان الاشارة
تحدده الى النهايتين ان كانت واحدة لا يحصل مقدار ولا
ازدياد حجم ضرورة وان لم يكن واحدة بل اثنتين فمحل احدهما
غير محل الاخرى فيلزم ان لا يقوم الالف قوله ولانه لو وجد اجزاء
لا يتجزى فالطوق العظيم من الرحى اذا قطع جزءا فالصغير
لا يقطع مثله او اكثر والا كانت المسافة التي يقطعها
الصغير مثل التي يقطعها الكبير على التقدير الاول او
اكثر على التقدير الثاني بل اقل فينقسم وكذا الكلام
في الفرجار ذي الشعب الثلث اي لو وجد جزء لا
يتجزى لاستحال ان يرسم الدوائر بالفرجار ذي الشعب
الثلث وذلك لانا اذا رسمنا الدوائر به فاذا قطعت
الشعبة الخارجة جزءا فاما ان تقطع الشعبة المتوسط جزءا منه او
اقل منه او اعظم الى آخر ما ذكره واعترض ايجاب الجزء عليه

الشعب الثلث

يا لام ان الصغير اذا لم يقطع المثل او اكثر على تقدير قطع العظيم جزءا
يلزم ان يقطع اقل بل يقف الصغير في بعض ازمنة حركة العظيم
فلا يلزم الانقسام وارتكبوا القول بانعكاس الرحى ولا
يدفع معهم الفرض في الحديد والاساس فان قدرة الله تعالى
لا يعجزها شيء فلا بد من اقامة برهان عليه وقد يمكن توجيهه
على طريقة البرهان فنقول لم لا يكون الامر كذلك مع جواز ان
يكون الفلك العظيم اعظم من الصغير مرارا كثيرة يلزم ان
يكون سكنات الصغير اضعاف حركاته لان بمقابلة ما زادت
من اجزاء مسافة العظيم على اجزاء مسافة الصغير وجب
ان يزيد سكنات الصغير على ما فيه من الحركات لكن الامر ليس
كذلك والا لما كانت حركات الصغير محسوسة لكونها
مغمورة في السكنات او كان ما يحس فيه من السكنات
اضعاف ما يحس من الحركات وذلك بخلاف الواقع الثالث
قوله ولان الجسم لو تركب من اجزاء لا يتجزى
فعند حركته اي عند حركة الجسم يلزم حركة اي حركة الجزء

الذي

الذي لا يتجزى من جزء الى آخر وحينئذ ان يوصف بالحركة حال
ما يكون ملاقيا للجزء الاول لانه لم يشرع بعد في الحركة او
للجزء الثاني لانه حينئذ نقصت الحركة بل حال ما يكون
على الفصل المشترك فينقسم الجزآن اما منه بلا في احدهما
غير ما منه بلا في الآخر وما بلا في من كل واحد منهما لذلك الجزء غير ما لا
يلاقيه والرابع قوله ولان الشمس اذا ارتفعت وتوجيهه ان
يقال لو كان القول بالجزء حقا لكانت الاجرام الفلكية والعنصرية
مركبة من اجزاء لا يتجزى واذا كان كذلك فاذا ارتفعت
الشمس جزءا لا يتجزى فان انتقص من ظل الخشبة
المقابلة لها المغروزة في الارض جزءا واكثر كان
طول الظل اي طول الظل الذي انتقص من اول النهار
الى منتصفه مثل ارتفاع الشمس في نصف النهار
على التقدير الاول او اكثر على التقدير الثاني وان
انتقص اقل فنقسم الجزء الخامس قوله ولان تلك
الاجزاء ان لم يكن كرية وتوجيهه ان يقال الجزء منه و

شكل ارتفاع الشمس في نصف النهار

كل شناه شكل وكل شكل اما ان يحيط به حد وهو الكرى او حدود
وهو المضلع فيكون الاجزاء اما كرية او لا فان لم يكن كرية كان
احد جانبيه غير الجانب الاخر لانه اذا لم يكن كرية فيكون مثلثا
او مربعا او مخمسا او غير ذلك من الاشكال الكثيرة الاضلاع
وح كان جانب الزاوية منه غير جانب الضلع الواقل فيلزم
الانقسام وان كان كرية فعند انضمام بعضها الى بعض
يحدث فرج خالية كل واحد منها اقل من
الجزء واذا وجد شئ اقل من الجزء يلزم انقسامه
لا يقال النقطة موجودة لانها طرف الخط
الذى هو طرف السطح الذى هو طرف
الجسم الموجود وطرف الموجود موجود
فمحلها غير منقسم والا لزم انقسامها لان الحال
فى احد جزئيه غير الحال فى الاخر واذا
كان محلها غير منقسم يلزم وجود شئ متحيز
غير منقسم وهو الجزء الذى لا يتجزى وقوله ولان

شكل مخمسا

الحركة

الحركة الحاضرة غير منقسمة حجة اخرى للمثبتين وتوجيهه
ان يقال الجزء موجود لان الحركة موجودة وهى
منقسمة الى ماض وحاض ومستقبل والحركة الماضية و
المستقبلة معدومتان فالحركة الموجودة هى الحركة الحاضرة وهى
غير منقسمة والا لكانت اجزاؤها غير مجتمعة لان شان اجزاء
الحركة ذلك فلا يكون الحاضر حاضرا الكون بعض اجزائه
ماضيا وبعضها مستقبلا هف واذا لم يكن الحركة الى غير منقسمة
فالمسافة التى يقع عليها تلك الحركة غير منقسمة فى
الجوانب القطعية اى فى الطول لانه اللازم من الدليل فلا يلزم
الجزء اذ لا دليل على عدم انقسامها فى العرض والعمق
ايضا وبيانه ما مر والا لكانت الحركة الى نصفها نصف الحركة
الى كلها فيلزم انقسام الحركة الحاضرة وهو محال مر واذا لم يكن
المسافة التى يقع عليها تلك الحركة منقسمة يلزم وجود الجزء وهو
المطلوب ما نقول لانا نمنع ان طرف الموجود موجود
فان الاطراف امور معدومة لا هوية ولا تميز

على نحو ص

لها في الاعيان وفي الحواشي القطبية ان هذا المنع
لا يناسب مذهب الحكيم لان الاطراف موجودة عندهم
وقال الفاضل الشارح ان الاطراف انواع الكم المتصل
الموجود فكيف يكون معدومة وفيه نظر لان النقطة طرف
وليست من انواع الكم المتصل والكلام فيها لانها الخط و
السطح اللذين من انواعه والحق فيه ان طرف المقدار
لو لم يكن موجودا لم يكن ذلك المقدار متناهيا فلابد ان
ينقطع المقدار المتناهي في ذهابه عند شيء فذلك الشيء هو
طرفه والفقه فيه انه ان اريد بالطرف ما به يتهي المقدار
فهو لا محالة موجود ذو وضع كالمقدار وان اريد به فناء
المقدار ونفاده فهو امر عدمي لكن ليس عدما محضا بل عدما
بعد ما ولا شك ان نفاد المقدار وفناءه انما يكون عند
شيء هو اما ان يكون مقدارا او لم يكن مقدارا فذلك
هو الطرف بالحقيقة فاذن اطراف المقادير المتناهية
موجودة بلا ريب ولئن سلمنا ذلك لكن

لانم

لانم انقسامها بانقسام محلها وانما انقسم ان لو كان
حلولها حلول السريان وهو ممنوع لان طرف الخط لا يقوم
بالخط حلول السريان وفي الحواشي القطبية ان حلول الشيء
في الشيء قد يعني به كون الحال ساريا في محله مثل سريان اللون في
الجسم وقد يعني به كون الحال محتاجا في وجوده الى المحل وحلول
النقطة في المحل بالمعنى الثاني فلا يلزم من هذا انقسامها بانقسام
محلها واما انقسام الحركة الحاصرة ان اريد به
الانقسام الوهمي فلانم ان اجزاءها لا تجتمع في
الوجود وان اريد به الانقسام بالفعل لا
يلزم من عدم وجود الجزء لجواز كونها
منقسمة بالقسم الوهمية او الفرضية واعلم ان تقسيم
الحركة الى الماضي والحال والمستقبل والحدود المشتركة بين
المقادير لا يكون اجزاء لها اذ لو كانت اجزاء للمقادير
التي هي حدود لها كانت القسمة الى قسمين قسمة الى ثلثة اقسام
والقسمة الى ثلثة اقسام قسمة الى خمسة اقسام بل هي موجودات

غير صحيح لان الحال حد
مشترك هو نهاية الماضي
وبداية المستقبل ص

مغايرة لما هي حدود لها بالنوع وايضا لا يلزم من عدم الحركة الماضية
والمستقبلة في الحال عدمها مطلقا والا يلزم من عدم الحركة في الحزة
حركة في الماضي والمستقبل عدمها مطلقا فالحركة الماضية لها
وجود في الزمان الماضي والحركة المستقبلة لها وجود في الزمان
المستقبل وقوله وعلم منه امتناع تركب الجسم من
اجزاء لا يتجزى غير متناهية اشارة الى بطلان
مذهب النظام من متكلمي المعتزلة فانهم يقولون ان
الجسم البسيط مركب من اجزاء لا يتجزى اي غير متناهية
موجودة بالفعل والذي يدل على بطلان تركبه من اجزاء
غير متناهية سواء كانت تلك الاجزاء ممكنة الانقسام
او ممتنعة الانقسام وجهان والى الوجه الاول اشار
بقوله ولانه لو تالف اي الجسم المتناهي من اجزاء غير
متناهية لكان قطعه بالحركة في زمان متناه قطعا
لاجزاء غير متناهية لان المتحرك على المسافة
لا يتمكن من قطعها الا بعد قطع نصفها ولا

يمكن

يتمكن من قطع نصفها الا بعد قطع نصف نصفها فاذا كانت الاجزاء
بعد قطع نصفها لا يتمكن من اجزاء غير متناهية وقطع الاكثر بعد قطع
الاقل امتنع قطع تلك المسافة الا في ازمنة غير متناهية لكن هذا
ليس كذلك لانا نرى عيانا قطع مسافات كثيرة في زمان
متناه واعلم ان قطع اجزاء غير متناهية في زمان متناه انما
يكون محالا لو لم يكن الزمان ايضا متالفا من اجزاء غير متناهية
واما اذا كان على ما ذهبوا اليه فلا فاعلم ذلك والى الوجه
الثاني اشار بقوله ولكان تاليفها مفيدا الوجود الجاد غير
متناهية وذلك لان كل عدد متناه من الكثرة اذا اخذ
مؤلفا فان لم يكن حجم ذلك المجموع ازيد من حجم الواحد
لم يكن التاليف مفيد المقدار لان الجسم لا يزداد به وان
كان التاليف مفيد المقدار فيزداد بزيادته فاذا كانت
الاجزاء المؤلفة غير متناهية كان مقدار الجسم غير متناه وفيه
نظر لان ذلك انما يلزم لو لم يقل المضموم بالتداخل او قال
بحصول البعد من الاجزاء المتناهية وانما يعرض لذلك

لان من الاحتمالات تالف الجسم البسيط من اجزاء غير متناهية
ممكنة الانقسام موجودة بالفعل وان لم يذهب اليه ذاهب
فذكران تاليف الجسم المتناهي من اجزاء غير متناهية
ممتنع سواء كانت تلك الاجزاء ممتنعة الانقسام او
ممكنة الانقسام ليلزم من ذلك مع امتناع تركبه من
اجزاء متناهية ممتنعة الانقسام قطعه قوله فعلم ان الجسم
ليس فيه اجزاء بالفعل بل هو متصل واحد
في نفسه كما هو عند الحس كما ذهب اليه
جمهور الحكماء والاسباب الموجبة للقسمة
اما الفك او الوهم او اختلاف عرضيين
لان الانفصال اما ان يكون مؤديا الى الافتراق اولا
يكون والثاني اما ان يكون في الخارج او في الوهم والاول
اما بالفك والفتح والثاني اما باختلاف عرضيين والثالث
اما بالوهم لا يقال لا يلزم من ذلك اتصاله في نفسه واما يلزم
ان لو كانت الاحتمالات منحصرة في هذه الاربعة وهو ممنوع

تالفه من اجزاء متناهية قلنا الانقسام لانا نقول الاحتمالات
منحصرة في الستة لان الجسم البسيط قابل للانفصال فلا يخ اما
ان يكون المفاصل حاصلة فيه بالفعل او لم يكن والاول
اما ان يكون تلك المفاصل متناهية او غير متناهية
وعلى التقديرين اما ان يكون ممتنعة الانقسام او ممكنة الانقسام
والثاني اما ان يكون قابلا لانقسامات متناهية
او غير متناهية فذكر المص ههنا بطلان الاحتمال الاول
وهو تالف الجسم من اجزاء لا يتجزى متناهية كما ذهب اليه
جمهور المتكلمين والثالث وهو تالفه من اجزاء لا يتجزى
غير متناهية كما ذهب اليه النظام والرابع وهو تالفه من
اجزاء غير متناهية ممكنة الانقسام والخامس وهو كون الجسم
المتصل قابلا لانقسامات متناهية كما ذهب اليه الشهرستاني
والبه اشار بقوله ولا ينتهي الى الجسم الذي هو
متصل في نفسه في القسمة الى حد لا ينقسم والا لزم
القول بالجزء الذي لا يتجزى وقد ابطلناه وذكر في الالهي

بطلان الاحتمال الثانی وهو انقسامه الی اجزاء غیر متناهیة بالفعل
کما ذهب الیه دیمقراطیس فیلزم حینئذ ان یکون الجسم المنقسم
بل هوای الجسم المتصل فی نفسه کما هو عند الحس قابل للقسمة
الی غیر النهایة بالقسم الانفکاکیة ربما یقف لمانع
کالصغر والصلابة دون الوهمیة لاتصال الاحتمال الثانی
یتقسم لاحتمالین احدهما کون تلک الاجزاء المتناهیة بالقوة
بالانقسام متحدة بالحقیقة والثانی کونها مختلفة بالحقیقة والذی ذکر
فی الالهی یدل علی بطلان الاول منهما دون الثانی فلا
بد من ابطاله ایضا لیتعین ما ذهب الیه الحکماء لانا نقول
لا احتمال للاحتمال الثانی منهما لانه اذا کانت تلک الاجزاء
مختلفة بالحقیقة لم یکن الجسم المؤلف منها بسیطا والکلام
فی الجسم البسیط وفیه نظر واذا ثبت ان الجسم البسیط
فی نفسه متصل واحد فاذا انفصل فالقابل للانفصال
لیس هو الاتصال لانه لا یبقی مع الانفصال والقابل یبقی مع

المقبول فهو شیء آخر کان عند الاتصال قابلا له ثم عند الانفصال صار
قابلا له وهو الهیولی والافلاک وان لم یقبل الانفصال بالفعل
لکن الطبیعة الجسمیة واحدة فاذا افتقر البعض الی الهیولی افتقر الکل
الیها فاذن الجسم عنصریا کان او فلکیا مرکب من الصورة والهیولی
اذا تحقق ذلک نقول والهیولی لا مقدار لها فی ذاتها
والا لما قبلت الا ما یطابقها ای من المقدار لکنها یقبل ما لا
یطابقها بناء علی ثبوت التخلخل والتکاثف الحقیقیین واذا لم
یکن لها مقدار فی ذاتها یکون نسبتها الی جمیع المقادیر علی السویة
وفی حواشی القوطبیة هذا انما یدل علی انها لا مقدار خاصا لها واما
نفس المقدار فلا والذی یدل علی انها لا مقدار لها فی ذاتها انها
لو کانت کذلک کانت متعلقة لذاتها ولزم احتیاجها الی الهیولی الاولی
لقبولها الانفصال هکذا الی غیر النهایة وهو محال لکن المقدار
بعدها لقبول الانقسام وان لم یبق عند حصول الانقسام
کالحرکة فانها بعد الجسم لحصوله فی المکان وان لم یبق عند حصوله فیه
فاذن الهیولی یقبل القسمة بواسطة المقدار وقد مر ذلک فی الالهی وقوله

وانت بهما لا يقتضي ان يكون لها هيولى اخرى لكونها
غير متصلة بذا انها اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان
يقال لو كان انقسام الجسم بعد اتصاله محوجا الى هيولى لكان
انقسام الهيولى بعد اتصالها محوجا الى هيولى اخرى ويتسلسل
والجواب ان انقسام المتصل بذاته محوج الى هيولى والهيولى
غير متصلة بذاتها بل بسبب الصورة فلا يقتضي انقسامها ان
يكون لها هيولى اخرى المبحث الثاني في ان كل جسم فله
شكل طبيعي وغير طبيعي قال رحمه الله وكل جسم تشكل طبيعي
وغير طبيعي وفيه نظر لان الحيز والمكان عند الحكماء مترادفان
كما سبق وليس لكل جسم مكان اذ لا مكان للمجرد ولذلك
قال الشيخ في الاشارات انك لتعلم ان الجسم اذا خلي
وطباعه ولم يعرض له من خارج تأثير غريب لم يكن له بد من موضع
معين وشكل معين ولم يقل كل جسم اللهم الا اذا فسر الحيز
بغير ما فسره المكان او فسر الحيز والمكان بما له وضع لذاته وللحاصل فيه
بسببه اعني الوضع بمعنى قبول الاشارة الحسية او البعد المساوي

للممكن والمتحيز او غير ذلك لانه لو فرض مجردا عن العوارض
المفارقة يلزمه شكل وحيز بالضرورة ولا يعني بالطبيعي
الا ذلك وهو ظاهر والشكل الطبيعي للبسيط وهو الذي ليس
فيه اختلاف طبايع الكرة صوابه الكري لان الكرة هو الشكل
لا الشكل ويمكن ان يكون تقديره شكل الكرة فحذف المضاف
واقام المضاف اليه مقامه وذلك لان طبيعة الجسم البسيط اي
قوته طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة لا تفعل الا فعلا واحدا ويلزم
من هذا ان يكون كريا واليه اشار بقوله لان غير الكرة كالمثلث
والمربع وغيرهما من المضلعات لاشتمالها على الخطوط والزوايا المختلفة
الهيات فتخصيص احد جوانبه بهيئة دون
اخرى ترجيح بلا مرجح فان قيل لو وجب ذلك فما
بال اجزاء الارض ليست مستديرة مع انها بسيطة اجيب بان
استدارتها ذاتية بالقسر وبموستها مانعة من العود اليها فان
قيل القول بذلك يقتضي ان يكون طبيعة واحدة تقتضيه شيئين ولما
يمنع من حصول ذلك الشيء وهو مع اجيب عنه بانكم ان اردتم

في اتحاد الواحدة

تشكل الكرة

ان ذلك مستحيل مطلقا فهو كم وان اردتم بالذات فهو مسلم لكن
المنع من حصول ذلك الشيئ انما وقع ههنا بالعرض فان البطيعة
اقتضت بالذات شكلا واقتضت كيفية حافظة للشكل واقتضاؤها
كملك الكيفية لاينافي اقتضاؤها الشكل بل هو مؤكد له
لو خليت وطبعها كلونها حافظة له فلم يكن البطيعة مقتضية لشيئ
والمنع من حصول ذلك الشيئ بالذات لكن القاسر
لما ازال الشكل ولم يزل الكيفية صارت الكيفية حافظة
للشكل القسري فهي مانعة عن العود الى الشكل الطبيعي
بالعرض وانما عرض ذلك اي المنع عن العود لزوال
اجزاء الارض عن محالها الطبيعية من وجه وبقائها عليها
من وجه وليس لجسم واحد حيزان طبيعيان
لانه ان حصل في احدهما كان الاخر مكروها
بالطبع وان لم يحصل في شيئ منهما لقاسر فاذا
ارتفع القاسر امتنع ان يتوجه في حالة واحدة اليهما
بل الى احدهما فقط فيكون الاخر ايضا مكروها

بالطبع

بالطبع وقد فرضنا ان كل واحد منهما حيز طبيعي له هذا في البسيط واما في
المركب فلما لم يكن لامكان يختص به في اصل الابداع لان التركيب امر عرضي
بعد الابداع والحاق مكان على سبيل الابداع قبل التركيب يبطل بالمركب
اذا حصل تقتضي وجود الخلاء حالة الابداع وهو محال فامكنة المركبات هي امكنة
البسايط بعينها واذا كان الامر كذلك فالجسم المركب اما ان يكون
احد بسايطه غالبا على الباقية بالاطلاق او لا يكون فان كان غالبا
فمكان ذلك المركب هو المكان الذي تقتضيه ذلك البسيط الغالب
وان لم يكن من بسايطه ما هو الغالب بالاطلاق فلا يخ اما ان يكون
الاجزاء التي امكنتها في جهة واحدة غالبة على الباقية او لا يكون الاجزاء التي
امكنتها في جهة واحدة غالبة على الباقية تلك الاجزاء معا غالبة بحسب
طلب جهة المكان او لا يكون كذلك بل تساوت فيه مقادير القوى وعلى
الاول يكون مكانه ما يقتضيه الغالب فيه بحسب طلب جهة مكانه مثلا واذا كانت
الاجزاء النارية والهوائية معا غالبتين على الباقيتين كان من الواجب
ان يكون مكان المركب مكان احدهما وعلى الثاني يكون مكانه المكان
الذي التقى فيه تركيبه اليه اشار بقوله والحيز الطبيعي للمركب حيز البسيط

شکل افلاک

قیل فی الاجسام ما لا یقبل علیه الاشکال کالافلاک قلنا نفس التمکن لا یقبل من اشکالها بل امتناع اشکالها بسبب آخر کصورة نوعیة او غیرها لانها اجسام متمکنة الثالث استحالة حصول جسمین فیه الرابع اختلاف المکان بالجهات مثل فوق وسفل والغرض من ذکر الامارات ان المتنازعین فی ماهیة المکان او فی مفهوم اسمه ان لم یسلم احدهما للآخر علامة او لازما من اللوازم او خاصیة او امرا فی ذاته لا یصح لاحدهما تصحیح قاعدة بحجة فان الاصطلاحات لا مناقشة فیها ویصیر ذلک خلافا لغویا لا حقیقیا وان اصطلح بعض الناس علی ان المکان هو ما یستقر علیه الجسم مثلا لیس لاحد ان یمنعه عن هذا الاصطلاح ولا یجوز ان یکون ای المکان معدوما والمکون مشارا الیه لانا نشیر الی هذا الخبز وذلک الخبز ولا شیء من المعدوم بمشار الیه فهو اذن موجود ولیس ای المکان خلاء لامرای لان الخلاء محال واعلم ان القائلین بالخلاء فرقتان فرقة تزعم انه لا شیء محض ولهذا قال الامام هو ان یوجد جسمان لا یتلاقیان

شکل الفلک الاعلی

فلک الاوسط

الغالب فیه اما مطلقا واما بحسب مکانه او تاقیس ای او الخبز الذی تحقیق ترکیبه عند استوا المحاذیات ای عند استوا محاذیات بسایطه التی فیه عن المکان الذی اتعش وجوده فیه فان ذلک یقتضی بقاءه ثمة والتقسیم غیر حاصر لخروج ما یکون خبزا اذ ان مکانا هما فی جهتین غالبتین کالارض والنار المبحث الثالث فی المکان قال رحمه الله والمکان ما یتمکن فیه الجسم وفی الحواشی التطبیقیة قید المکان هو السطح مطلق لان الفلک الاعلی متحرک فله مکان ولیس سوی سطح المحوی وللفلک الاوسط مکانان سطح الماوی وسطح المحوی وما یقال من ان الجسم الواحد له مکان واحد محمول علی جهة واحدة وما فیه غیر خاف علیک واعلم ان للمکان امارات ارقیه باتفاق الجمهور الاول ان ینسب الیه الجسم بلفظ فی وما فی معناها من الالفاظ الدالة علی الظرفیة خبز ای لفه والیه الاشارة بقوله والمکان ما یتمکن فیه الجسم الثانی فی صحة انتقال الجسم عنه الی غیره والیه بقوله ولا یکون نفس التمکن فیه مانعا من الانتقال عنه فان

اشار

ولا يوجد فيها ما يلاقي واحدا منها وفرقة يزعم انه مقدار مجرد عن المادة
من شانه ان يشغله الاجسام بالحصول فيه فلو لم يكن الخلاء محالا
بل كان خلاء الكان اما عدما محضا او مقدارا مجردا على ما قال
والا لكان عدما محضا او مقدارا مجردا اى
عن المادة والاول محال لانه لو كان خلاء لكان قابلا
للزيادة والنقصان ضرورة ان الخلاء بين الجدارين اقل من
الخلاء بين الجدارين ومساو للخلاء بين الجدارين الآخرين بعد
احدهما عن الاخر مساو للاول لان واذا كان كذلك لا يكون
عدما محضا والمراد من قوله لكونه قابلا للزيادة والنقصان
ما ذكرناه لا انه قابل للزيادة والنقصان فى
نفس الامر وكذا الثانى اى محال من حيث استحالة
انفكاك الصورة عن الهيولى هكذا فى الحواشى العطية وفيه
نظر بل ذلك اشارة تعليلية ما قال بعد ذكره تنهى الابعاد
والمقدار لا يوجد بنفسه قائما عن المادة والا لكان عند اثباته
عنها خلاء كل منهما البتة ولو بين آخرين والى الاول منتهاه

ثم لو

بقوله ولان البعد المجرد لو كان موجودا لكان متناهيا
بمعنى وجوب تناهى الابعاد فيلزم تشكل فى الوجود اى فى
الوجود الخارجى لا فى الوجود الذهنى لان المكان تصوره غير متناه
وفى الحواشى العطية الشكل هو هيئة تحيط بها نهاية واحدة او اكثر
من جهة احاطتها به وهى لا يمكن ان يحصل للامتداد الا لبعد كونه
متناهيا لان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال التى هى من لواحق
المادة وهو خلاف المقدر والاول انما قال من جهة احاطتها
به احترازا عن غير من الكيفيات فان السواد مثلا يصدق عليه
انه هيئة تحيط به نهاية واحدة او اكثر لكن لا من جهة احاطتها به لان
معناه ان علة حصول ملك الهيئة انما يكون احاطة الحد او الحدود به
ولا شك فى ان السواد لا يحصل من احاطة الحد او الحدود بالجسم
وفى ان الانفعال اى انفعال كان من لواحق المادة نظر لان
الثابت بالدليل هو الانفعال المخصوص الذى يكون بالانفصال
الانفكاكى يكون من لواحق المادة لا يغور الجسم قد تخيل انكاله
من غير انفصال كانكسار السوم المتبدد لبعض التشكيلات المختلفة ولا

يجوز ان يكون ذلك اى لزوم الشكل لنفس المقدار والا
لكان لكل مقدار ذلك الشكل وهو ظاهر وبطلان
اللازم يدل على بطلان الملزوم وفى الحواشى التعطيبية والا لكان
الفاعل قابلا ولكان المقدار المجرد قابلا للفصل وفيه نظر
لما ذكرنا من ان الجسم قد تختلف اشكاله من غير انفصال
ولا تسبب من خارج والا لكان المقدار المجرد
قابلا للفصل والوصل وكل ما كان كذلك كان ماديا
فالمجرد عن المادة يكون ماديا هف وفيه نظر لما ذكرناه آنفا
وللمادة لانا فرضناه مجردا عنها والى الثانى من
الوجهين اشار بقوله ولانه لو كان مجردا امتنع ان يحصل
فيه الجسم لامتناع اجتماع البعدين فى مادة
واحدة لاستلزامه عدم الامتياز بين ذينك
البعدين لان اختلاف افراد الطبيعة الواحدة
باختلاف المواد وهذه المقدمة ممنوعة عند القائل بالبعد
المجرد لاختلاف افراد البعد عنده من غير مادة لا يقال لو امتنع

الخلاء لكان العالم كله كلا بالضرورة ولو كان كذلك لامتنع ان
يتحرك الجسم من مكان الى مكان لانه اذا تحرك جسم امتنع
ان ينتقل الى مكان مملوء والا لكان الجسم الذى فيه
ان انتقل الى مكان لزم الدور لانه حينئذ يتوقف حركة
كل منهما عن مكانه على حركة الاخر عن مكانه وذلك دور وقد
وفى الحواشى التعطيبية وفيه نظر لانه لو كان الدور واجبا لما
لامتنع ان تتحرك كل واحدة من السمكة والماء الى مكان الاخر
وليس كذلك لانا نعلم بداهة ان كلا منهما يتحرك الى مكان
صاحبه او الى مكان آخر فيلزم من حركة ذلك الجسم
حركة جميع العالم بل الى مكان خال وهو خلاف
المقدر لا يقال ههنا قسم آخر وهو ان لا ينتقل الجسم الذى
فى ذلك المكان لان عدم انتقاله يستلزم اجتماع جسمين
فى مكان واحد وذلك يستلزم تداخل الاجسام وهو بديهى
الاستحالة ولهذا لم يتعرض لهذا القسم وايضا لو كان وجود
الخلاء ممتنعا لم يقع الخلاء عند رفع ما فوقه باطل اصبغ الى اس

لجسم الملس بحيث لا يتخللهما ثالث والثاني بطلان عند ذلك
ينتقل الجسم كالهواء اليه من الاطراف محال كونه على الطرف
يكون الوسط خاليا واليه اشار بقوله ولانا اذا رفعنا
باطن اصبعنا الملاصق لجسم املس بحيث لا
يتخللهما ثالث دفعة فانه يقع الخلاء لان الجسم
كالهواء مثلا انما ينتقل اليه من الاطراف محال
كونه على الطرف يكون الوسط خاليا لانا نقول
اما الاول فلا يلزم منه حركة جميع الاجسام
ان يحرك ذلك الجسم الى مكان آخر بل يكفي
ما قدامه اي الجسم الذي قدامه بمعنى انه يزول عنه
ذلك المقدار العظيم ويحصل فيه مقدار اصغر لان المقدار
زايد على ذات الجسم فيجوز ان يزول مقدار ويحصل فيه
عقيبه مقدار آخر اصغر او ازيد لما بينا ان المادة لا مقدار لها
بحسب الذات ويتخلل ما خلفه اي الجسم الذي خلفه بمعنى انه يزول
عنه ذلك المقدار الذي كان فيه ويحصل فيه عقيبه مقدار اعظم

لا يقال تخلخل الجسم الذي خلفه انما يقع اذا كان الجسم المنتقل الى مكانه
اصغر مقدارا منه واما اذا كان مساويا او اعظم مقدارا فلا لانه
اذا كان مساويا فلا حاجة الى التخلخل ولا الى التكاثف لكون الجسم
المنتقل الى مكانه شاغلا له كما كان هو شاغلا له واذا كان اعظم
فلا بد من ان يتكاثف ما خلفه قدر ما يسع فيه ذلك الجسم لانا نقول
تخلخل ما خلفه انما هو لملاء مكان الجسم الذي تحرك اولا لان الامر
يرجع الى مكان الجسم الآخر الذي ينتقل الجسم المفروض اولا
الى مكانه وكما اشارة الى جواب سؤال مقدر هو ان يقال التمسك
وان اندفع عن هذا الى نحو يمكن توجيهه عن الجانب الآخر وهو
لان مكان الجسم الذي تحرك اولا ان لم ينتقل اليه جسم
آخر لزم الخلاء وان انتقل اليه جسم آخر عاد الكلام في مكانه
فيلزم حركة جميع الاجسام والجواب لانا نمنع انه لو لم ينتقل اليه جسم
آخر لزم الخلاء لجواز ان يتخلخل الجسم الذي هو خلف الجسم الذي
تحرك ثانيا والاصوب ان يقال لانا نمنع انه اذا تحرك جسم امتنع ان
ينتقل الى مكان محلوق له لان الجسم الذي فيه ان انتقل لزم الدور

او حركة جميع الاجسام وان لم ينتقل لزم تداخل الجسمين قلنا لانم جواز
تكاثف الجسم الذى فيه وهو الجسم الذى قدامه فلم يلزم التداخل
وتخلخل الجسم الذى خلفه فلم يتم لكان الجسم المتحرك خاليا دونه
لان المادة قابلة للمقادير المختلفة تماما فيجوز ان تخلع مقدارا
اكثر وليس اصعب وبالعكس اشارة الى تعليل صحة التخلخل والتكاثف
واما الثانى فان اردتم بالدفعة الآن فلا نم وقوع
الحركة فيه وان اردتم به الزمان المحاذى فيه اى
فى الزمان الذى يتحرك فيه الاصبع الى فوق
يتحرك الجسم الطرف من الطرف الى الوسط
فلا يقع الخلاء ونحوه ومن العلامات الدالة على
امتناع الخلاء الاناء الضيق الرأس الذى فى اسفله
ثقب ضيق وقد ملىء ماء فان فتح رأسه نزل الماء
وان سد لم ينزل لئلا يقع الخلاء والانبوبة اذا وضع
احد طرفيها فى الماء وسد صعد الماء منها حال خروج
الهواء ومنع البيهقى انه ليس من شان الماء الصعود فيكون ذلك

لكون

لكون سطح الهواء ملازم سطح الماء فاذا مص الهواء انجذب
معه الماء او ارتفاع اللحم فى المحجمة تحت المص لانه لا تلازم التسطح
قيل لو كان ارتفاع اللحم فى المحجمة لاجل استحالة الخلاء لكان
ارتفاع الحجر والحديد واجبا اذا وضعت عليه المحجمة ومصت ويمكن
الاعتذار عنه بما فيه وهن والحق ان هذا من قبيل الدفعيات
لا من قبيل البرهانيات وانكسار القارورة التى ادخلنا
راس الانبوبة داخلها واحكمنا الخلل التى فى عنقها
بشئ الى داخل ان اخذنا الانبوبة الى فوق بحيث
لا يدخلها الهواء واما انكسرت لامتناع الخلاء ولا خارج
ان ادخلناها فيها اى بحيث لا يخرج عنها الماء وان انكسرت
الى خارج لان الاناء كان مملوا بالماء فاذا ادخلنا الانبوبة لم
يحتملها فانشقت الى خارج وفى هذه العلامات نظر لجواز ان يكون
سببها غير امتناع الخلاء ولما بطل الخلاء فالمكان هو السطح الباطن
من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم
المحوى وهذا مذهب ارسطو وقيل المكان ما يمنع الشئ من

النزول وهو المشهور المتعارف بين الناس فانهم يجعلون الارض
ذات مكان لا الهواء المحيط به لا يقال لا يلزم من عدم
كون المكان خلاء ان يكون السطح المذكور بجواز ان يكون
هيولى الجسم او صورته او النفس كما ذهب الى كل واحد
منها قوم او يكون بعدا يساوى اقطار الجسم كما نقل عن افلاطون
لانا نقول الامارات المذكورة تدل على عدم كون
المكان احد الثلثة واما البعد فلا يخ اما ان يكون قائما بالمادة
او قائما بذاته والدول يستحيل ان يكون مكانا لان
نفوذ الجسم فيه يستلزم التداخل المحال والثانى هو البعد المجرد
عن المادة وقد ابطلناه واعلم ان القائل به فرقتان منهم من
يقول بجواز خلوه عن الجسم ومنهم من يقول بعدم جوازه و
الفرق بين هذا المذهب وبين مذهب القائلين بانه لا خلاء
ان اصحاب هذا الراى يرون ان بين طرفى الكون مثلا بعدا
معتدا خلقه الله تعالى فيه بحيث لو خرج الهواء منه ولم يدخل فيه جسم
آخر لبقى البعد من غير ان جوانبه فارغا لكن خروج الجسم عنه من غير ان

يدخله جسم آخر عندهم محال واما القائل باستحالة الخلاء فلا يقول
ان بين طرفى الاناء بعدا مغايرا لبعد الجسم الذى فيه لا يقال
لو كان المكان هو السطح المذكور لكان الحاوى ايضا
متمكنا فى سطح آخر لا الى نهاية فيلزم وجود ابعاد غير متناهية
وانه محال واعلم ان هذا لا يلزم من مجرد تفسير المكان بالسطح المذكور
بل انما يلزم من مع ادعاء كون كل جسم فى مكان وليس
فيما تقدم منه عين ولا اثر اللهم الا اذا حمل الخبر فى قوله ولكل
جسم حيز طبيعى على المكان وفيه ما عرفت ولكان الطير الواقف
فى الهواء والحجر الواقف فى الماء متحركين لتوارد
الامكنة عليهما وكون الواقف متحركا باين البطلان لانا
نجيب عن الاول بان الاجسام تنتهى الى جسم
لا مكان له وهو الجسم الحاوى لجميع الاجسام بل
لوضع فقط وذلك ليست حركته مكانية بل وضعية وتوجيهه
ان يقال لانا لم نسلم لزوم التسلسل وانما يلزم ان لو لم ينته الاجسام الى
جسم لا مكان له وهو مسلم وعن الثانى بمنع كونهما اى كون الطير

والجرم متحركين ح اى على تقدير كون المكان هو السطح المذكور واما يكون
كذلك ان لو كانت الحركة مجرد مفارقة مكان والحصول فى
مكان آخر وليس كذلك بل عين ذلك مع توجه المتحرك
واذا كان كذلك لم يكونا متحركين لكونهما غير متوجهين
من سطح الى آخر اذ التوجه ههنا للهواء ونحوه لا غير والمكان
قد يكون سطحا واحدا كمكان الفلك وقد يكون
عدة سطوح يتركب منها مكان كما للماء فى النهر
فان مكانه مركب من سطحين اعنى سطح الارض تحته وسطح الهواء
فوقه وقد يكون بعض من السطوح متحركا وبعضها
ساكنا كما للجرى على الارض الجارى عليه الماء و
قد يكون الحاوى اى المكان متحركا والمحوى اى
المتمكن ساكنا كحال النواحى الساكنة مع الفلك وقد يكونان
متحركين كالافلاك البحث الرابع فى الجهة وما يتحدد الجهة
به قال رحمه الله والجهة تقصد المتحرك حركة اى بالحصول فيها
ومتعلق الاشارة اى ينتهى اليه الاشارة وهى امتداد

الموضوع ح

يبتدا من المشير وينتهى الى المشار اليه الجهة فيكون موجودة
والا لما قصدها المتحركات بالحصول فيها ولما تعلقت
الاشارة اليها للقطع ان يقصد المتحرك بالحصول فى المعدوم
وان ينتهى الاشارة الى المعدوم ضرورة وما ذكره قياسان
من اول الاول الاول منهما ان الجهة تقصد حركة المتحرك
بالحصول فيها وكل ما هو مقصد المتحرك بالحصول فيه فهو موجود
الثانى ان الجهة متعلق الاشارة وكل ما هو متعلق الاشارة فهو
موجود لا يقال لانا ان كل ما هو مقصد المتحرك فهو موجود
فان المتحرك فى الكيف مثلا من السواد الى البياض يقصد ما
ليس بموجود لانا نقول ان كل ما هو مقصد المتحرك مطلقا
فهو موجود بل نقول كل ما هو مقصد المتحرك بالحصول فيه فهو
موجود وصدق ذلك ضرورى ولقائل ان يقول المتحرك الذى
يقصد الحصول فى مكانه الطبيعى لا فى الجهة لان الجهة طرف الامتداد
وهو اما المحيط او المركز وكلاهما نقطتان والمتحرك لا يقصد الحصول
فى النقطة وايضا الجهة انما يكون موجودة ان لو كان الامتداد الذى

من المشير المنتهى الى المتحرك اليه الذى هى طرفه موجود او هو موهوم بل هو
امر موهوم وطرف الامر الموهوم لا يكون الا موهوما وغير منقسم
فى ماخذ الاشارة اى فى سمت ماخذ الاشارة والا
فاذا وصل المتحرك الى اقرب جزء منها وتحرك
كانت الجهة ما وراءه ان كانت حركته الى الجهة
وذلك الجزء ان كانت من الجهة وعلى التقديرين
يكون ما فرضناه جهة غير جهة هف والحصر اى حصر الحركة فى الجهة
والى الجهة هم لجواز ان يكون فى الجهة لا منها والى منها
وتوجيهه ان يقال لانم الحصر الحركة ح فيهما وانما يحصر فيهما
ان لو لم تكن جهة الحركة منقسمة فى سمت ماخذ الاشارة واما اذا
كانت فقد يكون قسم آخر وهو الحركة فى الجهة اجيب عنه بانه
لا يجوز ان يكون الحركة فى جهة الحركة سواء كانت منقسمة فى سمت
ماخذ الاشارة او لم تكن والا لكانت جهة الحركة هى المسافة
التى يقطع بالحركة وهو ح لان جهة الحركة هى نهاية المسافة التى
يقطع بالحركة ونهاية الشئ لا يكون ذلك الشئ وضرورة

واعلم

واعلم انه لما كانت الامتدادات التى يرتسم وتقوم بعضها على
بعض على زوايا قوائم اعنى الطول والعرض والعمق لكل
امتداد طرفان كانت الجهات بهذا الاعتبار ستا اثنتان
منها طرفا الامتداد الطولى ويسميها الانسان باعتبار طول
قامته حيث هو قائم بالفوق والتحت الفوق منهما ما يلى رأسه
بحسب الطبع والتحت ما يقابله واثنتان طرفا الامتداد العرضى
ويسميهما باعتبار عرض قامته باليمين والشمال اليمين ما يلى اقوى
جانبيه بحسب الاغلب والشمال ما يقابله واثنتان طرفا الامتداد العمقى
الباقى ويسميهما باعتبار بطن قامته بالقدام وبخلف القدام ما يلى
وجهه والخلف ما يقابله والجهات الست تنقسم الى ما لا يتبدل
بالعرض وهو الفوق والسفل والى ما يتبدل وهو الاربعة الباقية
وذلك لان المتوجه الى المشرق مثلا يكون المشرق قدامه
والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال شماله ثم اذا توجه الى المغرب
يبدل الجميع فصار ما كان قدامه خلفه وما كان يمينه شماله وبالعكس
وليس الفوق والسفل كذلك فان القائم لو صار منكوسا لا

شكل الجهات الست

يصير مايلى راسه فوقا ومايلى رجله تحتا بل صار راسه من تحت ورجله
من فوق والفوق والتحت بحالهما ولما ثبت ان الجهات
وضع فالجهتان المتقيمتان بالطبع لايكون تقيم وضعهما فى
خلا الا ستحالة ولا فى ملا ومتشابه لعدم اولوية بعض
الحدود المفروضة فيه بان يكون جهة من سائر ما يلى فى ملا
غير متشابه واليه اشار بقوله ووجودها اى وجود الجهة المتقيمة
بالطبع ليس فى خلا ولا فى ملا ومتشابه لاستحالة
الخلا وكون بعض جوانب المتشابه مطلوبا بالطبع
وبعضها مرغوبا فى اطراف ونهايات ويحدد
تلك اى يحدد الجهات الطبيعية التى هى الفوق والتحت
ليس باجسام لانه ان لم يحط بعضها بالبعض كان
احدها حاصلا فى جانب وجهة من الاخر فهو اما
طالب لتلك الجهة او منوجه عنها وكيف كان يكون
الجهات متحددة فى نفسها لانها فان قيل لم لا يجوز
يلزم من ان لا يكون طالبا لتلك الجهة ان يكون منوجها عنها بالطبع

الا بدليل فنقول لانخ من ان يكون تلك الجهة هى جهة وضعه الطبيعى
ام لا فان كان الاول فهو طالب لتلك الجهة بالطبع وان كان
الثانى فهو منوجه عنها كذلك على انا نقول ان لكل واحد منها جهات
لا تتناهى بحسب فرض الامتدادات الى جهة منه ووقوع الآخر
عنه فى جهة من تلك الجهات وعلى بعد معين منه دون سائر
الابعاد الممكنة ليس باولى من وقوعه فى جهة اخرى وعلى بعد
آخر مما يمكن فان الوقوع فى كل جهة وعلى كل بعد من ذلك يمكن
بحسب العقل وان امتنع فانما يكون ذلك لمانع مؤثر فى التحدد
وهو ايضا يجب ان يكون جسمانيا ذا وضع والكلام فى وقوعه
فى بعض جهات هذين دون بعض وعلى بعد معين منها كما
كالكلام فيهما فان علل بهذين صار دورا او التسلسل وان
احاط اى بعضها بالبعض كان المحيط كافيا فى التحدد
اذ غاية القرب يتحدد بمحيطه وغاية البعد بالبعد عن محيط وهو
مركزه ولا دخل للمحاط به فيه اى فى التحدد فان
قيل للم وانما يكون كذلك لو لم يتحدد به ايضا جهة القرب والبعد

فاذن تحديد المحيط يجب ان ليتبق حتى يكن بعده تحديد آخر وهو المراد
من التحديد بالعرض ويمكن ان يتلب ذلك وللجسم واحد
غير كرى والا لم يتحدد بد الا جهة واحدة وهى
القرب منه دون البعد لان البعد عنه ليس بمحدود ولجسم
لجسم واحد كرى ليتحدد بمحيط غاية القرب ومركز
غاية البعد لايقال انما يكون المحيط كاملا
ان لو كان كريا وهو تم لانا نقول من الرأس
المحدد يجب ان يكون كريا والا لم يتعين بد الا
جهة القرب والمحدد يجب ان يحدد جهتين متعاكستين تم
الدليل المذكور وهو ظاهر وليس خارج العالم كرة
اخرى والا لزم الخلاء اى المحدد الذى يسمى بعدا منفورا
لا الذى هو عدم محض سواء كانت محاسة للمحدد او لم
يكن وبطلان الثانى يدل على بطلان المقدم اما الملازمة
فلانه لو كان هناك كرة اخرى فاما ان يكون محاسة للكرة
العالم او لم يكن فان لم يكن يقع الخلاء فيما بينهما وان كانت

شكل محاسة الكرات

وما بينهما قابلا
للزيادة والنقصان

محاسة والكرات لايتماس دون فرجة فيقع الخلاء ايضا والمكان
الفرجة وما بينهما قابلا للزيادة والنقصان لم يكن الخلاء اللازم عدما
محضا بل مقدارا مجردا بين الجسمين وهو البعد المفطور وانما بطلان
التالى فلما مر واليه اشار بقوله لقبول الفرجة فيما بينهما على تقدير
المماسة وما بينهما اى ولقبول ما بينهما على تقدير اللا محاسة
للزيادة والنقصان واذا لم يكن خارج العالم كرة اخرى لا يكون
عالما لان كل ذى حد فهو المطوق بالحواس العظيم هذا البرهان
عام يدل على انه ليس خارج العالم جسم غير الكرة ايضا وفيه
نظر ولقائل ان يمنع لزوم الخلاء على تقدير المماسة
لجواز ان يكون تلك الفرجة مملوة بجسم آخر وكذلك
على تقدير اللا محاسة اى ولقائل ان يمنع لزوم الخلاء على
تقدير اللا محاسة لجواز ان يكون ما بينهما مملوا بجسم آخر وجوابه
ان ذلك الجسم ان لم يكن كريا كان ذا امتداد له طرفان فهو
ذو جهتين فيستدعى محددا كريا فان لم يكن ذلك المحدد محيطا
بكرة العالم بل بذلك الجسم فقط عاد الكلام المذكور او ترك الاجسام

شكل محيطا كره العالم

الى غير النهاية وان كان محيطا بكرة العالم ايضا لم يكن المتحدد
متحددا وان كان كريا عاد الكلام المذكور او ترتب الاجسام
الى غير النهاية تمت المقالة الاولى بعون الله سبحانه وحسن
توفيقه المقالة الثانية في مباحث الحركة لما كان موضوع
العلم الطبيعي هو الجسم الطبيعي من جهة ما يتحرك وليكن
وجب ان يتكلم في ذلك العلم في الحركة والسكون و
مقدار الحركة الذي هو الزمان وانما قدم الحركة على السكون
لان السكون عدم الحركة عما شأنه ان يتحرك
والاعدام انما يعرف بالملكات ولنورد ما اورده في
هذه المقالة في مباحث البحث الاول في ماهية الحركة
قال رحمه الله الموجود يستحيل ان يكون بالقوة من
كل وجه والا لكان كونه بالقوة بالقوة
فيكون القوة حاصلة وغير حاصلة معا بل يكون بالفعل
اما من كل الوجوه كالباري عز اسمه فانه منزه عن
طينة القوة والامكان ولا يتصور الحركة على ما هو بالفعل من

كل

كل الوجوه لان الحركة طلب والطلب انما يكون للموجود الحاصل للامتناع
طلب الى حاصل ومالا يكون فيه امر بالقوة فكل ما من شأنه ان يكون له
فهو حاصل له وفي الحواشي القطبية ولقائل ان يقول لو كان الشيء
بالفعل من كل الوجوه لكان كونه بالفعل ايضا بالفعل
وهكذا الى غير النهاية فيلزم التسلسل ايضا لا بد لكل شيء
من اتصافه بصفات اضافية لم يكن متصفا به قبل فلا يكون الشيء
بالفعل من كل الوجوه وفيه نظر او من بعضها اي يكون الموجود
بالفعل من بعض الوجوه دون البعض بل يكون بالقوة في
البعض الآخر وكل ما بالقوة فحصوله بالفعل اما دفعة
او على التدريج والاول الكون وهو اسم لما
حدث دفعة والفساد لما زال دفعة والتغير الحركة فالحركة
هي الخروج من القوة الى الفعل على التدريج او
بتيسير الدفعة لا يقال قوله على التدريج او بتيسير الدفعة
يكن تعريف التدريج الذي لا يمكن تعريف الا بالحركة و
كذا قولنا لا دفعة لا يمكن تعريفه الا بالدفعة المعرفة بالآن المعرف

بالزمان المعروف بالحركة وهو دور لانا نقول الدفعة واللادفعة و
التدريج تصور بها بديهي وهي اي الحركة ممكنة الحصول للجسم
وكل ما كان ممكن الحصول لشيئ فحصوله كمال له فحصول
اي حصول الحركة كمال له اي للجسم الا انها يفارق سائر الكمالات
الاشياء من حيث انه لا حقيقة لها الا التأدي الى الغير فيكون
لها خاصيتان احديهما انه لا بد هناك من امر
ممكن الحصول كحصول المتحرك في المنتهى ليكون التأدي
اليه تأديا اليه والثانية ان ذلك التوجه ما دام كذلك
اي ما دام متوجها بالفعل فانه يبقى منه شيئ بالقوة لان المتحرك
انما يكون متحركا اذا لم يصل الى المقصود وما دام كذلك
فانه يبقى منه شيئ بالقوة فالحركة متعلقة بان يبقى منها
شيئ بالقوة وبان لا يكون المتأدي اليه حاصلا
بالفعل وهذا بخلاف سائر الكمالات فانها ليست نفس ما
به يتأدى الى الغير فلا يحصل فيها واحد من هذين الوصفين
فان الشيئ مثلا اذا كان مربعا بالقوة ثم صار مربعا بالفعل

فحصول

فحصول المربعية من حيث هو هو لا يستعقب شيئا ولا يبقى عند حصوله شئ
منها منها بالقوة فالجسم اذا كان حاصلا في مكان وهو
ممكن الحصول في مكان آخر كان له امكانان امكان
الحصول في ذلك المكان وامكان التوجه اليه
وهما كمالان والتوجه مقدم على الوصول اي على
الحصول في ذلك المكان الآخر وهو ظاهر وعلله الحصر بقوله
والا لم يمكن الوصول على التدريج بل دفعة وفي نفي الثاني
نظر اللهم الا اذا حمل الوصول على التأدي كما في الحواشي القطبية فانه
ح يصح ان الوصول لا يكون دفعة لكن لا يصح ان التوجه متقدم
على الوصول على ما لا يخفى فاذن التوجه اعني الحركة كمال
اول للشيئ الذي بالقوة اعني الجسم من جهة ما هو بالقوة
اي من جهة المعنى الذي هو له بالقوة وهو كون الشيئ ذا اين
او وضع او كم او كيف لان الحركة ليست كمالا للجسم من كل وجه
لانها ليست كمالا له من حيث انه جسم او جوهر بل انما
هي كمال له من الجهة التي هو باعتبارها كان بالقوة قال افضل المحققين

نصير الحق والدين كل ما يكون في شيء بالقوة ثم يخرج منه الى الفعل
فان كان خروجه الى الفعل الذي بذلك الشيء فيه لا خروجه
واصلح له فهو من تلك الجهة كمال له ثم الكمال ينقسم الى اول
وثان وذلك باعتبارين اولهما ان يكون الشيء الذي
يخرج من القوة الى الفعل لم يكن خروجه ان يخرج بتمام
دفعة فيسمى ما يخرج منه الى الفعل قبل خروج تمامه كمالا اولا
وكماله الذي يتوخاه ويقصده بعد تقدير خروجه الى الفعل
كمالا ثانيا وبهذا الاعتبار يعرف الحركة بانها كمال اول لما
بالقوة من حيث هو بالقوة وثانيهما ان يكون الشيء الذي
يخرج الى الفعل يكون من شانه ان يخرج بتمامه دفعة فان كان
حصوله لذلك الشيء بجملته نوعا غير ما كان قبل الحصول سمي
كمالا اولا وما يقصد عنه بعد تنوعه من حيث هو ذلك النوع
ليس كمالا ثانيا وبهذا الاعتبار يعرف النفس بانها كمال
اول لجسم طبيعي آلي ذي حيوة بالقوة والصور التي تحصل
للمركبات ويجعلها انواعا ويمكن ان يزدل عنها الا الى بدل الصور

المعادن

ليس
المعادن والنبات والحيوان الا صور العناصر بسيطة صورا كمالية وفيه نظر لان بعض ما
خروجه من القوة الى الفعل ليس بجسم لامر خروجه وهو الحركة التي للاين المتوسط
والذي يريد بالكمال ههنا ما هو ممكن الحصول للشيء لغيره واعلم ان المتقدمين
ذهبوا الى ان الحركة امر مستمر لا على ما نه لو كان لها وجود لكان في احد الازمنة
الثلثة لكن الموجود منها ليس ما في الماضي ولا في المستقبل وهو ظاهر ولا ما في الحال
لوجوب كونها منقسمة اذ لو كان غير منقسمة لكان المسافة المطابقة لها غير منقسمة ويلزم
منه الجزء الفرد وهو محال واذا انقسمت يكون احد بعضيها ماضيا والاخر مستقبلا وهما
معدومان فاذن لا وجود للحركة اصلا واجاب الشيخ عن هذا بان الحركة الحاصلة وان
كانت منقسمة لكن انقسامها بالقوة لا بالفعل لان انقسامها انما هو بالعرض فانها تابع
للانقسام المسافة وان تابع الانقسام بالقوة لا بالفعل شيء تابع الجزء
والالزم ما ذكرتم بقوله الاين لو كانت الحركة موجودة لاستحال ان لا يكون منقسمة والا اي
وان لم يستحل عدم الانقسام لكان المسافة التي يقطعها غير منقسمة ايضا لتطابقها
فيلزم الجزء الذي لا يتجزى وان يكون منقسمة والا لكان احد جزئيها سابقا
على الاخر فلا يكون الحاضرة بتمامها حاضرة هف فان قلت لا يلزم من عدم انقسامها
ليلزم ان يكون المسافة التي يقطعها غير منقسمة جواز انقسامها مع عدم استحالة
عدم انقسامها قلت الحال الذي عن انقسامها وعن عدم انقسامها وكل واحد منهما

استحالة عدم انقسامها
عدم

ح واشار الى الجواب عنه بقوله لانا نقول قد مر جوابه في المقالة الاولى اولا بما
باعادته فنقول ان اردتم بالقسمة القسمة الفعلية فلا نسلم انها لو لم تكن منقسمة بالفعل لم يوجد
الجزء وان اردتم به القسمة الوهمية فلا نسلم انها لو انقسمت في الوهم لكان احد جزئيها
سابقا على الاخر والتحقيق فيه ان قسمة الحركة وان كانت الى الماضي والمستقبل وحال
لان الحال حد مشترك هو نهاية الماضي وبداية المستقبل والحدود المشتركة بين
المقادير لا يكون اجزاء لها كما عرف واذا لم يصح قسمة الحركة وان كانت الى الثلثة بطلت
الحجة المبنية على قسمتها اليها والحركة المتصلة من المبداء الى المنتهى ويسمى الحركة
القطع لا حصول لها في الاعيان لان الحركة بهذا المعنى لا يوجد بتمامها ما لم
المتحرك الى المنتهى وعند وصوله القطع بل حصولها في الاذهان فقط للان المتحرك
لا نسبة الا المكان الذي ادركه واخرى الى المكان الذي تركه فاذا انقسمت هاتان
النسبتان في الخيال حصل الشعور بامر ممتد من اول المسافة الى آخرها وذلك الامر
الشعور به الممتد من مبداء المسافة الى منتهاها هو الحركة بمعنى القطع فلها وجود في
الاذهان ومن الظاهر ان الحركة بهذا المعنى لا تتحقق الا في زمان والموجود في الخارج اي
من الحركة هو كون الجسم متوسطا بين الحركة بمعنى التوسط وذلك لا يتحقق اذا لم يكن
للجسم استقرار في شيء من حدود المسافة المفروضة بمعنى ان لا يوجد آن الا وكون
الجسم فيه في حد من حدود المسافة المفروضة بحيث لا يكون في ذلك الحد في شيء من الآنين

المبدأ والمنتهى ويسمى ص

المحيطين بذلك الآن بل يكون في الآن الذي بعده وفي الآن الذي
في الحد الذي اذا استقر في حد ما كان ذلك منتهى حركته فلم يوجد حينئذ
في المنتهى لا في الوسط بين المبدأ والمنتهى فقف واعلم ان الحركة قد عرفت
لعدة تعريفات منها انها خروج الشيء من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وهو
لبعض القدماء قال اللاهيجي وحاصله عن الاشتغال من امر الى امر قليلا قليلا ويسيرا انها عبارة ص
يسيرا ومنها انها كمال اول لما بالقوة من حيث انه بالقوة وهو للاسطو وقد تكلمنا
عليها ومنها انها كون الجسم في امر من الامور بحيث يكون حاله في كل آن يفرض مخالفا
لحاله قبل ذلك الآن وبعده وهو للافلاطوني واليه اشار المصنف بقوله والموجود في الخارج هو كون الجسم متوسطا بين المبدأ والمنتهى واعترض عليه بان المبدأ
والمنتهى لا يسلم ان مبدأ الحركة ومنتهاها فيكون تعريف الحركة بنفسها وفيه نظر بان المبدأ والمنتهى
ان اريد بهما اللذان بالقوة خرج عن التعريف الحركات التي لها مبدأ ومنتهى بالفعل وان
اريد بهما ما هو اعم من القوة والفعل فامثال ذلك شائع ذائع في التعريفات وفيه نظر بان
القبل والبعد والآن لا يعرف الا بالزمان المعرف بالحركة فيكون دورا او اجاب عنه
بان تصور هذه الامور اولية غير محتاجة الى تصور شيء مما ذكر وفيه نظر والحركة بشخصها
بوحدة الموضوع والزمان وما فيه الحركة كما سيجيء فاتحاد هذه الثلثة يوجب شخصية
لها الحصول في الوسط الذي هو الحركة فالحركة الموجودة الواحدة بالعدد هي التوسط

وقال فيها عرض الحركة ع الغيرية وهو مر قول افلاطون

بين مبدأ المشخص ومنتهى المشخص لموضوع واحد بالشخص في زمان واحد
وفيه نظر والصواب في آن واحد ويمكن الاعتذار عنه بان المراد ان التوسط
الذي في ضمن مجموع تلك التوسطات التي بين المبدأ والمنتهى انما يكون في زمان
الا انه يلزم من ذلك تركب ذلك الزمان من الآنات المتتالية المبحث الثاني في
ان كل متحرك فله محرك زائد عليه جسميه قال م ولكل متحرك محرك زائد على جسميته
وذلك لانه لو لم يكن لكل متحرك محرك زائد على جسميته لكان بعض الاجسام متحركا
لذاته والتالي باطل لوجوه الاول انه لو كان بعض الاجسام متحركا لذاته لامتنع سكون
ذلك الجسم لان ما بالذات يبقى ببقاء الذات وليس كذلك لان الاجسام منحصرة في
الفلكيات والعنصريات والسكون جائز على كل واحد منهما نظرا الى ذاته وانما
اشار بقوله لانه لو تحرك لذاته لامتنع سكونه وفيه نظر لان من يقول بكون بعض
الحركات مستندة الى ذات محله لا يسلم جواز ان تكون علة الشيء ذاته لو كان
بعض الاجسام متحركا لذاته لكان كل جسم متحركا دائما لاشتراك جميع الاجسام
في الجسمية التي هي مبداء التحريك ح والتالي باطل بالمشاهدة واليه اشار بقوله و
لكان كل جسم متحركا لاشتراك الاجسام في الجسمية الوجه الثالث قوله ولانح اي

على تقدير كون بعض الاجسام متحركا لذاته ان كان له مطلوب وحصل سكونه
عند حصوله والا لكان المطلوب الطبع متروكا بالطبع والتالي باطل ح لا يكون

متحركا لذاته للاشتراع زوال ما بالذات او قد فرض كونه كذلك هف وللقائل ان يقول لم يجوز
ان يكون مطلق الجسم المتحرك لذاته امرا يستحيل حصوله بالكلية كما في الافلاك مثلا فلا
يلزم الخلف المذكور وعلى تقدير ان يكون ممكن الحصول انما يلزم سكون الجسم عند حصوله ان
لو لم يكن له مطلق آخر واما اذا كان فلا يجوز ان يسلم له كذا لان بعد كذا لا غير النهايتين وبعد
فيه نوق بعد شوق كذلك فيتحرك من غير انقطاع والا اي وان لم يكن له مطلق كذا
متحركا الى كل الجهات او الى بعضها والاول يوجب التوجه في حالة واحدة
الى جهات مختلفة وهو بديهي الاستحالة والثاني الترجيح بلا مرجح وهو مح
الرابع ان الحركة لو كانت من مقتضيات الجسم لكان اذا اقتضى جزء منها دام ذلك
الجزء بدوام الجسم فما وجد الجزء الآخر فلم يكن الحركة حركة هف والطبيعة وحدها
لا تكفي في التحريك اي ليست علة تامة لانها ثابتة فكيف يحدث على سبيل التجدد
واعلم ان بعض ارباب الكلام ذهب الى القول بتجدد الجسم وقد نقل ذلك عن النظام
من مشايخ المعتزلة والذاهب الى تجدد الجسم ينبغي ان يذهب الى تجدد الطبيعة فلا بد من بيان
ذلك ولا يقول في ابطال تجدد الجسم على الحس لان القائل بذلك يعد حكم الحس
بالاستمرار من مهام حملة اغلاطه فمقتضاها ثابت والحركة الطبيعية ليست ثابتة بل
هي متجددة شيئا فشيئا فلم يكن مقتضى الطبيعة التي ليست متجددة فلها علة متجددة هي مجموع
امرين احدهما الطبيعة وثانيهما الوصول الى الحدود غير الملائمة على سبيل التجدد والتبدل ح

بصل الجسم الى مكان الطبيعي الملائم فلعلة الحركة جزء ثاني والاخر غير ثاني والا لزم
بقوله لابد من انضمام امر اليها اى الى الطبيعة ليصدر منها الحركة وذلك
الامر استحال ان يكون حالة ملائمة لان الجسم على الحالة الملائمة لا يتحرك والا
لكان المطلب بالطبع متروكا بالطبع بل حالة غير ملائمة توجب الطبيعة بشرط
وجودها اى وجود تلك الحالة العود الى الحالة الطبيعية وعند حصولها
ينقطع الحركة لانتفاء احد جزئي علتها وهو الخروج عن الحالة الطبيعية فحركة الجسم الى
الحالة الطبيعية انما تكون بعد الخروج عنها فليست حركة طبيعية مطلقا بل بالنسبة على
القسرية مثالها اما في الاين فكالحجر المرمى الى فوق واما في الكيف فكالماء المسخن
قسرا واما في الكم فكالذابل ذو الاعراض والقايل ان يقول ما ذكر المصنف انما
لو بين ان الحالة الملائمة للجسم منحصرة في كونه في مكانه الطبعي او حتى ما يوجب الحركة
وليس كذلك بل الجسم اذا كان معه جميع ما يلائمه
لا يتحرك اصلا اذ الحركة هي طلب الملائم وما ليس بملائم يستوي النسبة اليها وجودا وعدما
وعدم حصول الحالة الملائمة انما تكون بحصول حالة غير ملائمة فاذن حركة الجسم متوقفة على
انضمام حالة غير ملائمة الى الطبيعة وسكونه متوقف على انضمام حالة ملائمة اليها فان
قيل لا يجوز ان يكون الجسم مقتضيا للحركة بشرط حصول حالة غير ملائمة ولا يكون بشرط
زوالها كما ذكرتم في الطبيعة قلنا جميع الاحوال بالنسبة الى الجسم على السواء فكون بعضها

لملائما وبعضها منافرا امر حاصل بالنسبة الى الطبيعة لا بالنسبة الى الجسمية لان الجسمية متشابهة في
الكل فان قيل الطبيعة امر جنسي ايضا مشترك فلا يكون انضمام بعض الاحوال اليها
ملائما وبعضها منافرا فنقول الطبيعة مشتركة لكن اشتراك الجسمية فانها طبيعة نوعية
بخلاف الطبيعة لاختلاف الطبايع في الحقيقة ولان قبل الطابع وان كانت مختلفة
لكن كل بالنسبة الى افراده طبيعة نوعية والكلام فيها فنقول افراد كل طبيعة لا تختلف
في المقتضى فان افراد الطبيعة الارضية متفقة في اقتضاء المركز وافراد النارية
متفقة في اقتضاء المحيط وعلى هذا القياس وكذا الكلام في النفس بالنسبة الى
الحركة الارادية اى في انها واحدة لا تكثر في التحريك وذلك لان النفس بالنسبة الى
الحركة الارادية ليست شايقية فلا يكون مقتضى النفس وهي الحواس لهذا النايم
النفوس الحيوانية انما في النفوس الفلكية فلا يتم لان مقتضاها وهو الحركة الدايمة ثابت افراد
وفيه نظر لان الحركة سواء كانت دايمة او غير دايمة انما يكون حدوثها على سبيل التجدد
فلم يكن شايقية بل متجددة فلها علة كلما تم يتم هذا النايم عام استدل عليه بان
النفس لو كان مقتضيا للحركة لاقتضاها ابدا ولكن اول المذكور في الكتاب ذلك ولان
ان النفس واحدة لا تكفي في التحريك فلا بد من انضمام امر اليها وذلك الامر ليس من الصور
الكلية لان نسبة الى الجزئيات واحدة فلا يقع به واحد دون آخر فلا بد من آخر منضم
الى الصور الكلية ليحصل الفعل الجزئي وكيفية ذلك ان المراد بالحالة الملائمة

كذا قيل وفيه نظر ٢

واذا لم يكن بايقة ٢

اشكال الافلاك علوة

يمكن ان يفرض فيه حدود جزئية تحدّ المسافة بمبدأ احدها الجزئية فقاطع تلك المسافة يحتمل الوصول الى احد اولا تم يحتمل تلك الحدود واحداً بعد واحد ومنع وكل تحمل ارادة جزئية لقصد ذلك الحد ومع وصوله اليه يفنى تلك الارادة بعد غير ها فيصير كل ارادة سبباً لوجود حركة ووجود كل حركة سبباً للوصول الى حد وكل وصول الى حد سبباً لوجود ارادة تجدد معه وهكذا تم الحال الى آخر الحد التخيل فتنقطع الارادة والحركة فيقف المتحرك كما في الجواب اولا ينقطع بل يتصل التخيل متجددة على التوالي حتى تصل المسافة ويتصل الارادات المتبعة عنها فيستمر الحركة كما في الافلاك المحيط الثالث فيما منه الحركة وفيما اليه الحركة قابلان ومبدأ الحركة ومنتهاها قد يتضادان بالذات اي يجب ان يكون بالذات التضاد لا يكون الا مع غاية الخلاف فيكون قولنا وانما مع غاية الخلاف بمنزلة مستدركا اللهم الا ان يحمل على التضاد بحسب الشهرة كالحركة من البياض الى السواد او لا مع الغاية كالحركة من البصفرة الى النيلية وقد يتضادان بالعرض المعنى المقابل بالذات اما الاجل عرضين لازمين كالمركز والمحيط فانهما لا يتضادان لذاتيهما لكون كل واحد منهما نقطة والنقطة تماثلها في الحقيقة بل العارضين عرض احدهما المركز وهو كونه غاية البعد من الفلك والآخر للمحيط وهو كونه غاية القرب منه ويستحيل انفكاك غاية القرب عن المحيط وغاية

شكل المحيط

البعد عن المركز فيكون العرضين لازمين لهما او غير لازمين كالحركة من جانب ما المسافة الى آخر فان احدهما اي احد الجانبين مبدأ والآخر منتهى وكونهما كذلك اي كون احد الجانبين مبدأ والآخر منتهى ليس بالطبع ليكون الذين بالذات لاتفاق ولهذا لو كان الحركة بالعكس صار المبدأ منتهى والمنتهى مبدأ او ايضا قد يتضاد العرضان لشيء الواحد كونه مبدأ او منتهى فلا يكون التضاد بينهما بالذات للاتحاد الذاتي بل العرض وبالاعتبار كما في الحركة المستديرة فان كلا نقطة يفرض فيها فان الحركة منها حركة اليها فهي مبدأ ومنتهى لكن في آنين لا في آن واحد اذ النقطة الواحدة في آن واحد امتنع ان تكون مبدأ الحركة ومنتهى تلك الحركة بعينها بالضرورة بل انما تكون ذلك في آنين فتلك النقطة واحدة بالعدد اثنان بالاعتبار وذلك كاف في كونها مبدأ ومنتهى اذ ليس من شرط المبدأ والمنتهى ان يكونا اثنينية بالذات بل الاثنينية اما بالذات او بالاعتبار والمبدأ الحركة ومنتهاها هذا وعرضها انها مبدأ او منتهى فان الجسم اذا تحرك مثلا من البياض الى السواد ثم عرض له ان صار ابيض بالحقيقة ثم عرض لها ان صار منتهى لهذه الحركة صار مبدأ لحركة والبياض ايضا هيئة وحقيقة ثم عرض لها ان صار منتهى لهذه الحركة وهذان العارضان اعني كونه مبدأ او منتهى ان اعتبرا بالقياس الى الحركة كان قياس التضايف لان المبدأ مبدأ الذي المبدأ اعني الحركة وبالعكس اي ذو المبدأ

شكل الحركات المستديرة

الحركت بعينها

مبداء المبداء والمنتهى منتهى لذى المنتهى وبالعكس وان اعتبر كل واحد منهما
اى من العارضين بالقياس الى الآخر كان قياس التضاد لانهما امران وجوديان
لا يجتمعان فى شئ واحد من جهة واحدة وبينهما غاية الخلاف ولا التضايف اذ
ليس كل من عقل مبداء عقل منتهى اذ من الجائز ان يفرض حركة ذات بداية ولا نهاية
لها وكذا ليس كل من عقل منتهى عقل مبداء افان من الجائز وجود حركة ذات نهاية
وللابداية لها والمتضايفان يجب ان يعقلا معا ولا العدم والملكة والقلب
وللايجاب لان ذلك يقتضى ان يكون احدهما عدميا وكل واحد منهما وجودى
المبحث الرابع فيما فيه الحركة قال ره والحركة تقع فى الكم والكيف والاين والوضع
اى قد تتقل الموضوع من صنف من تلك المقولات الى صنف آخر على التدريج اما
فى الكم فالتخلخل والتكاثف والتمدد والذبول اما التخلخل اى الجميع فهو ان يزداد
مقدار الجسم من غير ان يرد عليه شئ من خارج والتكاثف اى الجميع عكسه
وهو ان ينقص مقدار الجسم من غير ان ينفصل منه شئ كانتقال الماء من الجمود الى
الذوبان وهو مثال للتخلخل اذ الماء الجامد اذا ازداد مقداره وعكسه اى انتقال
الماء من الذوبان الى الجمود وهو مثال للتكاثف اذ الماء اذا انجمد انتقص مقداره
وكانتقص القارورة وتكسر على الماء فيدخلها فانه لا يكون دخول الماء فى
الخلاء فيها اولان الجسم الكائن فيها ازداد حجمه بالمص ثم يرد والتكاثف عند صعود الماء

اولسبب آخر والاول باطل لاستحالة الخلاء عليها فان قيل ليس ذلك اى دخول الماء
لحصول الخلاء فيها لاستحالته فغير الثانى لان الثالث معلوم البطلان
بالضرورة هذا لم يعترض المصنف الثالث وجزم بحقية الثانى بعد ابطال الاول قال
بل لان الجسم الكائن فيها ازداد حجمه بالمص والا لزم الخلاء بخروج بعض الهواء
الذى فى داخلها بالمص ثم يرد والتكاثف يطبعه عند صعود الماء لئلا
تداخل الجسمين وهذا الاستشهاد دال على التخلخل عند المص وعلى التكاثف
عند الكبس بعد المص وهو ظاهر الا فى ان القسم الثالث معلوم البطلان بالضرورة على
ما لا يخفى وهذه الحركة اى التخلخلية والتكاثفية اما عرض للجسم لتركبه من الهيولى
والصورة والهيولى لا مقدار لها فى نفسها ولا مقدار له فى نفسه كان نسبته الى
جميع المقادير واحدة فالهيولى نسبتها الى جميع المقادير على السواء فاذا استعد
الهيولى للمقدار الكبير خلع الصغير ولبس الكبير وبالعكس اى واذا استعد
للمقدار الصغير خلع الكبير ولبس الصغير فالمركب من الهيولى والصورة مع استتباع
خلوه عن مقداره المعين قلت ممنوع لكن كون الهيولى غير متقدرة فى نفسها وكون المقادير
الاربعة وهى الزمان لا يفيد القطع بوجود التخلخل والتكاثف بل يقتضى بجواز تبدل المقادير
عليها وازالة استبعاد من يستبعد ذلك ونقول العظيم لا يصير صغيرا الا اذا كان اجزاؤه
متفرقة فيندمج او يتحلل بعض اجزاء وينفصل والصغير لا يصير عظيما الا بالعكس على ان يقول

بدل المقادير انما يلزم عند صيرورة الهيولى مستعدة لمقدار اصغر او اكبر
ان يستعد هيولى الفلك لمقدار اصغر او اكبر بمقاديرها وفي الحواشي انه لا دخل
للصورة في هذه الحركة على ما هو المشهور من مذهب الحكماء وفي انها للهيولى على ما
مذهبهم نظر اقول الاحتمال الاخير لا ينطبق عليه احد واما النمو فهو ازدياد
الجسم اي مقداره بسبب اتصال جسم آخر وهو الاجزاء الغذائية به اي
الى التمام على وجه يكون الزيادة داخلة في الاصل مدافعة اجزاؤه الى جميع الاطراف
على نسبة طبيعية كما يكون في سن الحداثة وهو الى قريب من ثلثين سنة
والذبول عكسه وهو نقص الجسم بسبب انفصال بعض الاجزاء عنه على
التناسب كما في المشايخ وسن الشيخوخة من ثلثين سنة الى آخر العمر واعلم ان
السمن والهزال قد يكونان ايضا ازدياد الجسم وانتقاصه على التدريج فينبغي اذن عدهما
من اقسام الاشتمال في الكم كالنمو والذبول وقول الشيخ في النجاة اما الكمية فلا نهما
يقبلان المزيد والنقص فتحلق لا يكون فيها حركة كالنمو والذبول والتخلخل والتكاثف
يدل على ان اقسام الكمية ليست منحصرة في الاربعة المذكورة والا فلا وجه لكاف التشبيه وقد
جعل صاحب الحواشي في شرحه للقانون السمن والهزال من اقسام الحركة الكمية اذ قال الا
الحركة في الكم فهي ما يكون الى الازدياد او الى الانتقاص والى الازدياد
كما يكون بالنمو والذبول والى الانتقاص كما يكون بالتخلخل والى الانتقاص

لا كما يكون بافناء شيء من المادة وهو الذبول او الظهور الاول كما يكون بالتكاثف وينبغي ان يعلم
ان المراد بالمادة في قوله افناء شيء من المادة الجسم الهيولى لاستحالة ذلك في الهيولى
وهم لا يقولون بمثل هذا كما سيجيء في الكتب الطبيعية واما في الكيف فكاشتمال الجسم من
البرودة الى الحرارة على التدريج وبالعكس وكاشتمال الجسم من الساض الى السواد
على التدريج ويسمى هذه الحركة استحالة ويجب ان يعلم ان الحركة لا يقع في جميع الكيفيات
بل انما يقع فيما يقبل الاشتداد والضعف والكيف نفسه للاشتداد فان السواد لا
لو كان غير مشتد يبقى ذاته مع الاشتداد وكلما كان يبقى ذاته معه وكان ينضم اليه
آخر فلزم اجتماع السوادين في محل واحد في الحقيقة المحال تشتد في سواده بان يطرأ
عليه سواد ويحصل فيه سواد آخر اشد منه وكذا في جانب الضعف فان الشديد بعدم
يحصل اما هو اضعف منه واما في الاين فكالحركة من مكان الى آخر المستلزمة بالطبع
وهو ظاهر واما في الوضع فكحركة الكرة في مكانها الاين للاوجه لا يرى الكاف والحركة
الوضعية منحصرة في حركة الكرة في مكانها فالصواب ان يقول وفي حركة الكرة في مكانها
كما ذكره استاده في الشرح للاتم انحصارها فيها لان حركة القائم اذا قام وما
وضعية اذ ليس لمسته والا كيفية وهما ظاهر ولا اينية لان كل متحرك حركة اينية لابد
وان يخرج من مكانه والقاعد اذا قام او القائم اذا قعد لا يخرج من مكانه الا للازم انها
قوله لان كل متحرك حركة اينية فانه عند ما يتحرك لابد وان يخرج من مكانه ثم لان الحركة المكانية

الاينية الى يبدل بها اولون المتوك على انه يكون في كل آن في اين آخر لا انه يكون
في كل آن في مكان آخر وذلك لان من عرف قول ابن سينا في معنى قولهم ان في مقولة كذا
حركة ان الجسم يتغير عن صنف من تلك المقولة الى صنف آخر منها على التدريج بل ان
حركة الكرة التي تحدد عامر كز نفسها حركة وضعية وليست تلك الحركة في مكان اذ لا مكان
له وحركة الحي في مكان وضعية وليست تلك الحركة حركة الكرة اذا الحي ليس كرة فالصحيح
المقصود ما ذكره استاذه فان بها يختلف نسبة اجزائها بعضها الى بعض والى
الامور الخارجة عنها على التدريج واذا اختلف النسبة تغيرت الهيئة الحاصلة بسببها
وهي الحركة في الوضع وفي نسخة بخط المصنف فان بها يختلف نسبة كل واحد من
اجزائها الى الامور الخارجة عنها على التدريج وهو اولى الان في تغير نسبة اجزاء
الكرة بعضها الى بعض عند حركتها عامر كز نفسها نظر افلنيا ما والدليل
على ان حركة الكرة عامر كز نفسها حركة وضعية هو انه لو لم يكن وضعية فاما
ان لا يكون مكانية او غيرها والثاني باطل بالضرورة اذ لا اشتباه لها الا الحركة
الاينية والاول ايضا باطل لجواز ان لا يكون للكرة مكان كالمحدد فلا يكون
حركتها في المكان وعلى تقدير ان يكون لها مكان كسائر الافلاك فلانها
لا تنتقل بحركاتها تلك من مكانها الا غير بل انما تتغير نسبة اجزائها الا ما هو خارج
عنها وهذه النسبة الوضع فالتغير فيها يكون حركة في الوضع وهو المطلوب الثاني

اشكال الافلاك

فلا يقع فيه حركة اي لا يجوز ان تزول الصورة الجوهرية عن نوع من الجسم ويحصل
لمادته صورة اخرى على التدريج لانه اذا زالت الصورة الجوهرية عن
نوع من الجسم انعدم ذلك النوع ويحصل نوع آخر لان الصورة الحاصلة بعد
انعدام الاول لا يكون موافقة لها بالنوع لان المادة في الحالتين يكون مستعدة
لنوع من تلك الصورة فلما في الحالتين استحقاق ذلك النوع الا انه يجوز ان يختلف
استعدادها للعوارض المفارقة فلا يزول عنها تلك الصورة لوجود الاستعداد
والاستحقاق انما تختلف عوارضها الصرورة المادة مستعدة لحصول عارض آخر وقد
زوال تلك الصورة هف فتعين ان يحصل لها صورة اخرى مخالفة للزائلة في النوع فلا يكون
ذلك اشتقالا اي حركة من صورة الى اخرى لان الاشتقال الى الصورة الاخرى لا يكون
بسيرا بسيرا او الا لكان له ابتداء ووسط وانتهاء والصورة لا يصح الا في الانتهاء
فيكون المادة في الابتداء والوسط بلا صورة هف بل دفعة لكن الاشتقال الدفعي لا
حركة بل كونا وفسادا واليه اشار بقوله لعدم المادة خلعت صورة ولبست اخرى وذلك
كون وفساد وقال الشارح المحقق في توجيه هذا الموضع اذا زالت الصورة النوعية او الجسمية
عن الجسم ينعدم ذلك النوع ويوجد غيره لانهما متضادان والمتحرك من شانه بقاء ذاته في
الحالتين ولا يمكن بقاء المتحرك وهو الجسم منها حال زوال صورته النوعية او الجسمية فلا يمكن وقوع
الحركة فيه ثم اعترض عليه بان المتحرك ليس هو الجسم بل المادة وتلك باقية في الحالتين واجاب بان

الحركة يستدعي متحركا موجودا والمادة وحدها غير موجودة فلا يكون المادة في
الابتداء والوسط موجودة قبل بعدومة وموجودة فلا يصح عليه الحركة في الصورة
وذلك بخلاف الحركة في الكيف فان الموضوع في وجوده غنى عن الكيفية وان
قوله الصورة الجسمية اذا زال عن الجسم يعدم ذلك النوع ويوجد غيره غير صحيح اذ
لا يعدم ذلك النوع بانعدام الصورة الجسمية بل يعدم ذلك الشخص عند زوال
الصورة الجسمية ويوجد شخص آخر من نوعه بل ذلك انما يكون في الصورة النوعية وهو
ظاهر والحق ان انعدام الصورة الجسمية عند لحوق الخرق والالتيام انما يكون في آن
كالكون والفساد فلهذا لا يكون حركة في الصورة الجسمية وما بقية المقولات فهي
متى والاضافة والملك وان يفعل وان ينفعل فتابعة لمعروضاتها في وقوع
الحركة وعدمها اي اذا وقعت الحركة في معروضاتها وقعت الحركة فيها والا فلا
قال الرابع المقولات الباقية هي المقولات النسبية وهي ذاتها عارضة لغيرها او لا
فيما بذاتها فهي تابعة للمعروض ان كان معروضها قابلة للحركة قبلت والا فلا
ودل ابن ذلك على التفصيل فان هذا غير كاف بل ينقض بمقولتي الاين والوضع
من الامور النسبية فيقول المتى لا يقع فيه حركة فان اشغال الجسم منسوبة الى اخرى انما
يقع دفعة لا على التدريج والا لكان المتى متى آخر وموجودا والملك وان جعلناه من
احاطة الجسم بغير المشتمل باشغاله كان الحركة فيه تابعة لحركة الجسم المحيط فلا يقع فيه حركة

بالذات بالعرض وفيه نظر فان حركة المحيط في الاين تقتضي حركة الجسم في الملك وحركة
بالذات اللهم فالتبعية لا يخرجها عن كونها حركة ذاتية فان الحركة في الكم تابعة للحركة في
الكيف حركة ذاتية وان جعلناه عبارة عن التملك للشيء امكن فيه حركة لانه قد
يحصل في الآن الاول من فسر الملك بالتملك للشيء ان اراد به كون الشيء ملكا
لشيء فكون بمقولة المضاف لان هنا ملكا وهو اضافة وما لكا ومملوكا وهما مضافان
وان اراد به الغنى الذي بعض معانيه اللازم لهذا المعنى فهو ايضا غير صحيح لان الغنى
والاستغناء قد يراد به كون الشيء بحالة لا يمكن له الانتفاع اصم بمادته
غنى او مستغنى عنه كالثوب هذا الحجر مستغن عن المال اذ لا يمكن له الانتفاع بما هو العرض
منه وهذا معنى عدمي اذ هو عدم الاحتياج او عدم امكان الانتفاع فليس هو بمقولة
اصلا وقد يراد به كون الشيء بحالة يكون الغاية المطلوبة من الشيء الذي يتأتى عنه
حاصلة بدون ذلك الشيء كما من يكون صحيحا في مزاجه وهيئة اعضائه واتصال اجزاء
فلا يحتاج الى الادوية والمرورات التي يحتاج اليها المريض في هذه كلها او في احد
فني لهذا الصحيح انه مستغن عن هذه الادوية والمرورات الآن غاية ما في الباب ان
وهي حاصلة بدون هذه فيكون غنيا عنها والمزاج من باب الكيف وكذا الصحة والهيئة من باب
المضاف وكذا الحصول وقد يراد به كون الشيء بحالة لا يحتاج الاصغة زائدة عليها حتى
لو فرض له صفة كان لكان نقصانه كالبارئ تعالى واما الملك فذاته في اول وجوده يكون

صفحة الاين والوضع

منعوتا بصفات كمال يحتاج اليها ولا يمكن خلوذاته عنها لصم فيكون مستعنا عن
والاستغناء في غير الصفات امر عدمي ليس من معقولة فاذن ظهر ان تفسير معقولة
الملك بالتملك غير صحيح وان التعليل الذي ذكره لعدم وقوع الحركة
في التملك انما يصح اذا حمل التملك على اول ما ذكرنا من المعاني قال واما الاضافة
فهي ايضا من الامور التي يحصل في آن فلا يقع فيه الحركة اقول حصول
كل اضافة في آن ربما لا يسلمه الخصم فانه غير بديهي والمشهور ان المضاف
عارض لمقولة من المقولات فتابع لها في قبول الاشتداد والتشفع فاذا اتصف
حركة فذلك بالحقيقة لتلك المقولة وبالعرض له فان الجسم اذا كان ابيض
فاذا تحرك لاستدامة المقابلة فتلك الحركة انما هي حركة مكانية او وضعية فالحركة فيها
بالذات وفيه نظر قال وكذا الفعل والانفعال فان اشتمال الجسم من التبرد الى
التسخن يستدعي طلب التسخن والتبرد يستدعي طلب البرودة فيكون حال
طلبه للبرودة هي حال طلبه للتسخن وهو محال فلا يقع فيه حركة اقول تقريره
على الوجه المفصل ان اشتمال الجسم من التبرد الى التسخن ان كان دفعة فلا حركة
وان كان لا دفعة فلا يخلو اما ان يكون التبرد توجه الى البرودة والتسخن توجه الى التسخن
ويمتنع كون الشيء في حالة واحدة متوجها الى الضدين واما ان لا يكون ما قلتم
واقعة في التبرد بل التبرد لم يمض والتسخن اتى وحده بعد وقوف التبرد وبينهما زمان

يكون لا محالة فليمثل حركة من التبرد الى التسخن على الاستمرار وانا الذي يتركب
الشيء قد ينفصل اضافة الفعل سريع السير اقدر انا لان القوي تجوز سير اسرع
ان كان الفعل بالطبع وانا لان الغريزة تفسح سريع السير ان كان الفعل بالارادة
وانا لان الآلة لكل ان كان الفعل بها وفي جميع ذلك تتبدل الحال اولا في القوة
او الغريزة او الآلة ثم تتبعه التبدل في الفاعلية وفيه نظر المبحث الخامس في تقسيمات
الحركة التقسيم الاول قال ره واما الحركة اما واحدة بالشخص وهي ما يتحقق
عند وحدة موضوعها اذ لو تعدد موضوع الحركة لزم تعدد الحركة لان الحركة
القائمة باحد الموضوعين مغايرة للقائمة بالموضوع الآخر لاستحالة قيام
العرض الواحد بمحلين ووحدة زمانها لان الجسم اذا قطع مسافة واحدة
في آنات متعاقبة فالحركة في الآن الاول ثم عادت في الآن الثاني لم تكن العائدة هي المعدومة
ووحدة مافيه اي ما فيه الحركة وهو المقولة لانه يمكن ان يقطع متحرك مسافة ومع ذلك
يستحيل ويموت بحيث يكون ابتداء هذه الحركات وانتهاؤها واحدا فاذن
لا بد مع وحدتهما وحدة ما فيه ليكون الحركة واحدة بالشخص واما وحدة المحرك فغير معتبرة
في وحدة الحركة اي وحدتها غير مشروطة بوحدة المحرك لان محركا لو حرك جسما
وقبل انقطاع تحريكه بوحد محرك آخر كانت الحركة واحدة مع ان المحرك متعدد
فلو كان وحدة المحرك شرطا لامتنع ذلك قيل فيه نظر لان المحرك الثاني اما ان يكون له

لم يكن ص

ولاشكل الشمس في حالت الغروب

شكل الشمس في حالت الشروق

اثر اولا فان لم يكن محركا ولكن كان فاما ان يكون اثر الحركة التي وجد وهو محال لاستحالة اعادة المعدوم بعينه واستناد الاثر الواحد الى مؤثرين تامين او حركة اخرى فيقتضي تغاير المحرك تغاير الحركة واجاب الفاضل الشارح عنه بانا نختار الثاني من الشقين ولا يلزم عدم الوحدة لان ما يدرك بالحركة اولا آخر الحركة المتصلة من المبدأ الى المنتهى وهنا كذلك لان اثر الاول متصل باثر الثاني لاتي فيما ذكره الفاضل الشارح نظر لان الموجب لتلك الحركة المتصلة ان كان امرا واحدا فهو ظاهر وان كان امورا متعددة يلزم استناد الموجب الواحد الى موجبين تامين لانا نقول للانم وانما يلزم ان لم يكن احدهما موجبا للاخر جزئيه والاخر للجزء الاخر المتصل به واما اذا كان فلا لانا لا نسلم انه اذا كان احد المؤثرين غير الاخر والاثر منهما الحركة فلم يكن الحركة واحدة بل متعددة لانا نقول للانم ذلك فان المراد بوحدة الحركة الشخصية الوحدة الاتصالية على ما نص عليه الشارح في النجاة بقوله ويكون وحدة هذا الحركة هي بوجود الاتصال فيها والاتصال مما ذكرنا من حصول الانقسام فيها بسبب انقسام المحركين ومثل هذا الانقسام لا يبطل الوحدة الاتصالية كما ان الحركة الفلكية مع اتصالها يعرض لها انقسامات بشهر الشروق والغروب والمساءات ووحدة المبدأ غير كافية اي في وحدة الحركة لان الجسمين قد يتحركان من المبدأ احدهما الى المنتهى والاخر الى التسليه واذا كان كذلك كان الحركة متعددة مع وجود المبدأ فلم يكن كافية وكذا ان

المنتهى ايضا غير كافية في وحدة الحركة لان الوصول الى المنتهى قد يكون دفعة كما لو تحرك الجسم الغير القابل للتجزية من البعدين الى السواد دفعة وقد يكون على التدريج كما لو تحرك الخط المستقيم الى التسليه ثم الى السوادية واذا كان كذلك كان احدهما غير الاخر مع وحدة المنتهى فلم يكن وحدة المنتهى كافية وفي الحواشي فيه ان انتقال الجسم الغير القابل للتجزية من البعدين الى السواد نظرا قول وذلك لان المسافة التي سلكها المتحرك في الكيفية ابتداء واتصالا بين الحدين يمكن ان يوجد فيه مقاطع كما في الحركة في الاين والموجود في كل مقطع نوع من تلك الكيفية كل نوع منها بالقياس الى النوع الذي قبله والذي بعده احد الحدين الى الاخر واذا كان الامر كذلك لا يكون الانتقال من احد الحدين الى الاخر دفعة بل بوسايط ولقائل ان يقول انتقال الجسم الغير القابل للتجزية من البعدين الى السواد الاخر دفعة بل بوسايط ولقائل ان يقول انتقال الجسم الغير القابل للتجزية من البعدين الى السواد الاخر دفعة بل بوسايط ولقائل ان يقول انتقال الجسم من احد البعدين الى الاخر واذا كان الامر كذلك لا يكون الانتقال من احد الحدين الى الاخر واذا كان بوسايط مثلا اذا كان بواسطة فانتقال الجسم من ذلك البعد الواسطة الى السواد ان كان بواسطة لغير وهلم جرا الى ما لا نهاية له يلزم امتناع انتقال الجسم الغير القابل للتجزية من البعدين الى السواد لوجود وسايط غير متناهية بالفعل وان لم يكن كذلك بل يتهي الجسم في الانتقال الى الواسطة الى كم متناه لا منها السوادية دفعة فذلك ممكن فيما نحن فيه ولزوم المطلوب عليه لا نقول قوله هكذا وحدتها اي وحدة المبدأ والمنتهى غير كافية في وحدة الحركة لان الانتقال من احدهما الى الاخر قد يكون بطرق مختلفة كما في ذلك لانه اذا لم يكن وحدتها كافية فوحدة احدهما اولى بان لا يكون كافية وفيه نظر لعدم لزوم المطلوب عند الا

لا واسطة لكون الاشتغال منها الا السؤال دفعة لان الكلام في منتهى الحركة
لا الاشتغال مطلقا واعلم ان الغرض من ذكر ان وحدة المقدار والمشهور
ووحدتهما معا غير كافية مع لزوم تقدم العلم بهما من اشتراط الامور
الثلثة هو ان يعلم ان وحدة المبدأ او المنتهى انما يلزم ما لو وحد الامور
الثلثة بل الامر بالعكس والى اشار بقوله لعدم وحدتهما لانهما لو وحدت
الامور الثلثة اما واحدة بالنوع وهي اي الحركات المختلفة بالعدد
المتفقة بالحقيقة وهي انما يتحقق عند ما فيه الحركة بالنوع او بالشخص وما منه
وما اليه النوع او بالشخص وذلك ان يتحرك جسم من السواد الى البياض
او يتحرك جسم من المركز الى المحيط او من المحيط الى المركز على خط واحد او على خطين
اما اتحاد ما فيه الحركة فلان الحركة من نقطة الغرب الاستقامة تخالف الحركة منها
بالاستدارة بالنوع مع اتحادهما فيما منه واليه اما اتحاد ما منه واليه فلان
الحركة من السواد الى البياض تخالف الحركة من البياض الى السواد بالنوع مع اتحادهما
ما فيه الحركة واما واحدة بالجنس وهي الحركات المختلفة بالنوع المتفقة بالجنس القريب
او البعيد وهي انما يتحقق باتحاد ما فيه الحركة اي الجنس قريبا او بعيدا الحركة
جميعا احديهما من السواد الى البياض والاخرى من البياض الى السواد فان بينهما
الحركتين واحدة بالجنس القريب لاتحاد ما فيه الحركة بالجنس القريب وهو الكيف المطلق

ولو تحرك الاخر من الحرارة الى البرودة كما سيعد بالجنس القريب الجنس البعيد وهو الكيف
المحسوس التقسيم الثاني قال وايضا الحركة اما سريعة وهي التي تقطع مسافة
اطول اي من مسافة حركة اخرى في الزمان المساوي اي لزمانها او الاقصر
او في الزمان الاقصر من زمانها او مسافة مساوية اي لمسافة حركة اخرى في
زمان اقل اي من زمانها واما بطيئة ويعرف مما من المذكور في تعريف السريعة
وهي التي تقطع مسافة اقصر في الزمان المساوي او الاطول او مسافة مساوية
في زمان اطول والبطؤ ليس لتخلل السكنات اي في البطئ كما زعم القائلون
بالجزء والا لكانت نسبة السكنات المتخللة بين حركات القوس التي هي خمسة
فراسخ الى حركاته لنسبة فضل حركات الشمس في ذلك اليوم الى حركات القوس
لان السكنات المتخللة بين حركات القوس لكونها بازاء فضل حركات الشمس على
حركاته مساوية لكون احد المتساويين الى الشيء كنسبة المساوي الاخر اليه
لكن فضل تلك الحركات ازيد من حركاته بما لا يعد والا يحصى فكذلك القوس
ازيد من حركاته كذلك مع انا لا نحس شيئا من السكنات اي من سكنات القوس ويحس حركاته
فلو كان كذلك لكان الامر بالعكس لما سبق في الحركات الطبيعية ممانعة المحروق
وفي القسرية ممانعة الطبيعة او ضعف القوة القاسرة وفي الارادية اخلال الذوا
او ممانعة الطبيعة او ممانعة المحروق او ممانعتهما معا التقسيم الثالث قال وايضا الحركة

البعيد لعدم اتحاد ما فيه الحركة بالجنس

فلا يكون متضادة وهي الداخلة تحت جنس واحد قريب كالتسود اي الحركة
من البياض الى السواد والتبيض اي الحركة من السواد الى البياض فانهما
داخلان تحت جنس قريب وهو الكيف المبصر واما تضادهما فلان بينهما غاية
وجود يات وكان في الموضوع وبينهما غاية الخلاف والبعد للتضاد
الا ذلك وانما قال تحت جنس واحد لان الحركات المختلفة الاجناس قد يجتمع
فان المتحرك الواحد جاز ان يقطع مسافة ومع ذلك يستحيل وينمو
فان تعاندت في بعض الاوقات فليس ذلك لما بينهما بل لامور خارجة عنهما
وانما قيدنا الجنس الواحد بالقريب لان الحركات الداخلة تحت جنس بعيد قد لا تكون
متضادة فان الجسم الواحد قد يتسخن ويتسود في زمان واحد او في الحواشي قوله
الداخلة تحت جنس واحد شرط للتعريف والصواب في امثال هذا ان يعرف اولا
ثم ان كان ولا بد من ذكر شرح آخر ان تذكر ان تضاد هذه الامور يستلزم تضاد
ويمكن الاعتذار عنه بانه لما ذكر قبل ذلك تعريف التضاد مطلقا علم من ذلك ان
الحركتين المتضادتين بهما اللتان لا يجتمعان ويصح تعاقبهما على موضوع وبينهما غاية الخلاف
فلذلك ما يعرض للتعريف ويعرض للشرط واعلم ان تضاد الحركات ليس من حيث
انها حركات والا لم يجتمع حركتان البتة بل تضاد هما بسبب متعلق الحركة به والامور التي
يتعلق بها الحركة ستة ما منه وما اليه وما به وما فيه ومالة وان كان وليس في شيء من ذلك ما يصلح

لان يكون سببا لتضاد الحركات سوى ما منه وما اليه اما به وهو المحرك فلغوله
وتضادهما ليس لتضاد المحركين والا لامتنع تضاد المحركين مع عدم تضاد
الحركتين والتالي باطل لان حركة الحجر قسرا وحركة النار طبعا غير متضادتين
للاجتماع الحركة الطبيعية مع القسرية في الجسم المرمي فوق الى اسفل بقوة
تضاد المحركين وهما الطبع والقسر لان لازم التضاد بين القوة الطبيعية والقسرية
جواز اجتماعهما لان معقول الحال الاجتماع عدم التضاد وعلى التقديرين
يحصل المقام اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان حركة الحجر بالطبع الى اسفل و
الى فوق متضادتان مع عدم التضاد بين المحركين فلو كان تضادهما لتضاد
المحركين لامتنع ذلك واما الثاني فلغوله ولا لتضاد لازمة والا لما عرض للحركات
تضاد لكونها غير متضادة لانتفاء شرط التضاد وهو غاية التخالف لذاتهما
وبتقدير تضادها اي تضاد اللازمة فهي اي اللازمة عارضة للحركات
وتضاد العارض لا يوجب تضاد المعروض فان السواد تضاد البياض مع
عدم التضاد بين معروضيهما واما ما فيه فلغوله ولا لتضاد ما فيه والا لما تحقق
تضادهما عند وحدة ما فيه واللازم باطل لان الصاعدة تضاد الهابطة
مع وحدة الطريق وكذا السواد تضاد التبيض مع وحدة ما فيه واما ما له
وهو المتحرك فلان حركة الماء قسرا وحركة النار طبعا الى فوق غير متضادتين مع

تضاد المتحرك لان التضاد بينهما بالعرض لما الحقيقة لانهما لا يجتمعان على موضوع واحد
لا نقول من الرأس لو كان تضاد الحركتين لتضاد المحركين لامتنع تضاد الحركتين
مع عدم تضاد المحركين والتالي باطل لان حركة الحجر بالطبع الى اسفل وبالقسر الى فوق
متضادتان مع ان المتحرك واحد وان فرض حجران لم يكن التضاد بين المتحركين
تضادا لعدم التضاد بين الجواهر فان قيل لم لا يجوز ان يكون تضاد الحركات للحصول
في الاطراف قلنا لانه لو كان كذلك لما كان بين الحركات الموجودة تضاد لانتفاء
الحصول في الاطراف فيها لان الحركات الموجودة هي الحاصلة في الوسط لا في
الطرف واليه اشار بقوله ولا للحصول في الاطراف والا لما كان بين الحركات
الموجودة وهي التي بعد التوسط تضاد لانه اذا وصل المتحرك الى النقطة التي
الغاية والطرف انقضت الحركة ولما ذكر ان الاربعة من الجملة المذكورة صالحة
لذلك ذكر ما لكل واحد من ذلك فقال بل التضاد منه وما اليه جميعا لا لاجل ما منه
فقط فان الحركة من السواد الى الحمرة ومن البياض اليها لا يتضادان ولا لاجل ما اليه
فقط فان الحركة من الحمرة الى البياض ومنها الى السواد لا يتضادان لكونهما
نقطتين بل لان احدهما مبدأ والاخرى منتهى اشارة الى جواب سؤال
مقدر وتقرير السؤال انه لو كان تضاد التضاد منه وما اليه وجب ان يكون
منه وما اليه متضادين واللازم باطل لان مبدأ الحركة الابيضية ومنتهاها نقطتان

ليس منه

غير مختلفتين بالماهية والمتحدان بالماهية استحال ان يكونا متضادين وتقرير الجواب
ان لا نسلم انه يجب ان يكون ما منه وما اليه متضادين بحسب ذاتيهما وسلمنا ان
انه يجب ان يكونا متضادين بالاعتبار الذي تتعلق الحركة بهما وهو كون احدهما مبدأ
والاخرى منتهى ولكن لا نسلم ان التالي باطل فان النقطة التي هي مبدأ تضاد النقطة
التي هي منتهى من حيث ان الاولى مبدأ والثانية منتهى والقائل ان يقول الكلام في
ان تضاد الحركتين لتضاد مبدأيهما ومنتهياهما وله ان يقول ان مبدأيهما
ومنتهياهما لا يتضادان بحسب الذات لكونهما نقطتين ولا بحسب المبدأية للاشتراك
فيها وكذا الكلام في منتهياهما وما ذكرتم في هذا الجواب يقتضي ان مبدأ كل حركة من حيث
هو مبدأ تضاد منتهاها من حيث هو منتهى وذلك للاتفاق فيه للازم ان مبدأيهما
لا يتضادان بحسب عروض المبدأية والمنتهائية لان النقطة التي هي مبدأ تلك الحركة
تضاد النقطة التي هي مبدأ الاخرى حيث ان الاولى مبدأ تلك الحركة والثانية مبدأ
للاخرى وكذا الكلام في المنتهى للازم ان النقطة التي هي مبدأ تلك الحركة تضاد النقطة
التي هي مبدأ الاخرى لما ذكر ان لو كان الحركتان متضادتين
وهو اول المسئلة وقوله والتوجه الى الاطراف عطف على قوله لتضاد اي بل تضاد
الحركات لتضاد ما منه وما اليه والتوجه الى الاطراف فان التوجه الى فوق تضاد التوجه
الى تحت وبالعكس والحاصل ان تضاد الحركات لتضاد ما منه وما اليه وهو الطرفان

فلكن تضاد الجهة الى الاطراف او الجهات التقسيم الرابع قال ره وايضا الحركة اما
مستقيمة وهي الواقعة على خط مستقيم واما مستديرة وهي الواقعة
على خط منحن لان على خط مستدير على ما قيل او الالم ينحصر في هذه الاقسام لان
الخط المستدير في عرفهم ما يوجد في جهة تقعير نقطة مساوي جميع الخطوط
المستقيمة الخارجة منها اليه بخلاف المنحني فانه قد يكون كذلك وقد لا يكون
ومنه يظهر ان الاصوب ان يقال اما مستقيمة واما منحنية واما مركبة منهما كحركة
العجلة فانها تقطع مسافة مستقيمة وتدور دورانا على نفسها وكحركة
الكرة المرمية المدحرجة وسيجيء الحركة كوكبية وفي الحواشي واعلم ان معنى
هذا الكلام ان الحركة قد تكون مستقيمة وقد تكون مستديرة وقد تكون مركبة
منهما على ما في الملخص لان الحركة لا يخرج عنها فان الحركة الكيفية خارجة عنها اقول
هذا تقسيم للحركة الاينية للمطلق الحركة والحركة الاينية لا يخرج عنها وايضا في الحواشي
في كون حركة العجلة حركة واحدة نظر ولو سلم لزم غيرها من الاقسام بان يقال
مثلا الحركة اما في الاين واما في الكيف او مركبة منهما وقس الباقي وعليه اقول النظر
ان حركة العجلة انما يكون حركة واحدة لو لزم من اجتماع المستقيمة والمستديرة فيها
وحدة آثارها حصلت حركة مركبة منهما وهو غير معلوم بل هو كاجتماع الثقلة والخفة
في جسم واحد اما لزوم غيرها من الاقسام فلم لان التقسيم للحركة الاينية للمطلق الحركة على ما
تمت كتاب شرح محقق طوسي كاشته تسعة وثمانية وخمسين على يد عارف عفي عنه